مقاود الإنصاف في مسائل الخلاف

ومعه

مسائل الهدية في مذهب الزيدية

للقاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبي يحيى اليماني الزيدي

(ت ٥٧٣ هـ)

تحقيق ودراسة

إمام حنفي عبد الله

جميع الحقوق محفوظة

القاهرة - ٥٥ شارع محمود طلعت
(من شارع الطيران) - مدينة نصر
تليفون : ٢٦١٠١٦٤

رقم الإيداع ١٨١٠٢ لسنة ١٩٩٩
الترقيم الدولى : 977-5727-53-3

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،

سيدنا محمد ،وآله وصحبه وسلم ؛ وبعد

لم تحظ أمة من الأمم ولا حضارة من الحضارات بقدر من التراث الفكرى مثل ما حظيت أمتنا الإسلامية ، ويرجع ذلك إلى أنها حضارة قامت على الحرية واحترام الفكر ، والحض عليه ، فجعلت الحرية فى مكانة مرموقة ، وأعادت للإنسان إنسانيته وحقه فى الاختيار .

إن حضارتنا قامت على أساس الحوار مع الآخر ، واعتباره وتقدير آرائه وأفكاره ، ولم تسقط حق الآخرين فى النظر والجدل والاعتقاد ، وكان أساسها : ﴿ **لا إكراه فى الدين** ﴾ و ﴿ **لكم دينكم ولى دين** ﴾ . فهل وعى الآخرون هذا الدرس ، وحفظوا لنا الجميل؟!

ولذلك لا نعجب أن وجدنا فكرنا الكلامى غنى بالأفكار ووجهات النظر المختلفة للموضوع الواحد ، وإن كان العلماء الأصوليون قد جادلوا أصحاب الديانات والملل والنحل الأخرى فى جو من التحضر والرقى والود ، فقد فعلوا مثل ذلك مع أصحاب الفرق المخالفين ، فالسنى يناظر الشيعى ، والشيعى بدوره يناظر المعتزلى والكرامى ، وهكذا . . والجميع تجمعهم عقيدة واحدة وأصول واحدة ، ولكنهم يمارسون حقهم فى التفكير الحر ، وحرية الفهم ؛ فى إطار من الالتزام بالأصول .

وفى ظل هذه التعددية الفكرية ، ظهرت سلبية للقهر أو الحجر على آراء الخصوم عن طريق السلطة السياسية ، مثل ما رأينا ما فعلته المعتزلة ، فى صنة الكلام ، فى مخالفيها فى عصر المأمون ، ومثل ما رأينا فى الفتنة القشيرية فى عصر الكندرى الطاغية .

ولكن يبقى الأصل لا غبار عليه ، أنت حر ، وأنا حر مثلك ولى ما لك من الحقوق وعلىَّ مثل ما عليك من الواجبات ، ورأيى خطأ يحتمل الصواب ، ورأيك صواب

يحتمل الخطأ ، وعلىَّ أن أدافع عن حقك فى التعبير لآخر قطرة من دمى ، ولى مثل ذلك الحق عليك .

هذا هو الإسلام الحقيقى ، وعلى هذه الحرية ربى أتباعه وما نجده فى تراثنا أحيانًا من سقوط لغة الحوار ، وتحول الجدل إلى صراع وحرب ، فهو نذر قليل ونموذج لا يحتذى ولا يؤخذ مثالاً يقتدى به ؛ وإن ترك آثاره السيئة ، فى بعض الأحيان ، على الفكر والحضارة .

وقد حدث أن ظهرت فرق فى تاريخنا الإسلامى واندثرت ومن هذه الفرق ، فرقة المطرفية ، وهى إحدى فرق الزيدية ، وعلى الرغم من أن الزيدية فرقة تتسم بالاعتدال اضطهد أئمتهم المطرفية ، وأرهبوهم وعملوا على إفنائهم .

فما هى آراء تلك الفرقة ، وهل هى إسلامية أم غير إسلامية ، وهل كانت تستحق ما نزل بها من نكال وتعذيب وما تعرضت له من فناء ؟ وكيف نقدهم الزيدية نقدًا علميًا هو الذى بقى من الفرقة فى تاريخنا الفكرى ؟

كل هذه التساؤلات وغيرها تتعرض لها الرسالة التى قمنا بالتقديم لها وتحقيقها ، وأرجو أن تكون بمثل هذه الأهمية التى رأيناها فيها ، وأن تسد مكانًا كان شاغرًا فى مكتبتنا الفكرية الكلامية .

وأرجو من الله السداد والرشاد

إمام عبد الله

* * *

نبـذة عـن المطرفيـة

ظلت الزيدية فى اليمن فرقة واحدة قوية تحتفظ بتماسكها حتى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى ، [١] حيث افترقت إلى فرقتين هما **المخترعة والمطرفية** ، وتنسب المطرفية إلى **مطرف بن شهاب العبادى** ، وإن لم يكن هو المؤسس الحقيقى لها .

يرجع هذا الانقسام فى المذهب الزيدى إلى زمن الإمام **القاسم بن على العيانى** حيث وقعت مناظرة بين عالمين كبيرين فى ذلك الوقت هما :

على بن شهر وعلى بن محفوظ بن بريدة فقد اختلفوا حول قضية الأعراض من حيث وجودها ، فقال على بن شهر بأن الله اخترع الأعراض فى الأجسام ، وأنها لا تحصل بتأثير الطبائع ، أما على بن محفوظ فقال بالطبائع ، وهى فكرة قريبة من التوليد عند المعتزلة .

أما على بن محفوظ هذا الذى أسس المذهب فهو من كبار علماء الزيدية الذين ورثوا تراث الإمام **الهادى إلى الحق يحى بن الحسين ت ٢٩٨** .. وإليه تنسب زيدية اليمن ، فيقال لهم الزيدية الهادوية تمييزاً لها عن زيدية طبرستان أتباع **الناصر الأطروش وأخيه القاسم** ، والذين قيل لهم : الزيدية القاسمية والخلاف بينهما فقهى فقط .

وقد كان أبو على بن محفوظ من ورثة علم آل البيت ، فجمع مكتبة كبيرة عامرة بالتراث الإسلامى عموماً ، والزيدى على وجه الخصوص ، ولما توفى خلّفها وراءه فحصّل منها ابنه علماً كثيراً .

أما لمَ نسبت المطرفية لمطرف بن شهاب العبادى ، ولم تنسب لابن محفوظ رغم آثره البارز فى نشأتها ، فهو يرجع إلى شخصية مطرف القوية ، ومكانته العلمية الكبيرة [٣] ، وتذكر كتب الطبقات الزيدية أنه كان عالماً فذاً يسعى لصداقته ووده

---

(١) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ورقة ٥٧ و .

(٢) ابن المرتضى : المنية والامل شرح الملل والنحل . ورقة ٣٨ ، مخطوط مصور بدار الكتب رقم ٢٧٧٩٨ب .

(٣) ابن أبى الرجال : مطلع البدور ومجمع البحور ؛ جـ٤ ص ٣٩٢ .

الأمراء والسلاطين ، كما اتسمت شخصيته بالبراعة والذكاء ، فكان مجادلاً ومناظراً متميزاً قادراً على إفحام الخصوم بالحجة والدليل حتى عز عن وجود نظير له [١] .

أقام الشهابى ببيت حنبص ونواحيه ، وتعلم هناك فروى أصول الدين عن على بن حرب وعن على بن محفوظ معلم الزيدية العدلية باليمن . ما يدل على اتصال زيدية اليمن بغيرهم من المعتزلة منذ زمن بعيد وقبل رحلة الإمام جعفر لبغداد للاستزادة من تراث المعتزلة الفكرى .

ثم اتصل بالإمام **المهدى الحسين بن القاسم العيانى** ، وبقى على ذلك زمانًا ثم رجع عن بيعته ، ثم التقى بالقاضى **سليمان بن عبد الله النقوى** وكان من أعظم قضاة صنعاء الشافعية وأكثرهم علمًا فأخذ عنه [٢] .

ولقوة مطرف العلمية وكثرة أتباعه ومنعته هابه أمراء عصره ، حتى أن على بن محمد الصليحى ، مؤسس الدولة الصليحية كان يخشى جانبه ، فلما خرج إلى الحج سنة (٤٥٩هـ / ١٠٦٧م) أخذ معه وجوه الناس ورؤسائهم ، وامتنع عليه مطرف فلم يحضر [٣] وادعى المرضى لأن لا يقابله .

ولكن الصليجى كان رجلاً عنيداً عرف بالدهاء والإصرار فى الوقت نفسه ، فأمر أن يؤتى به ، ولم يرتضى عذره ، فلم مثل فى حضرته عاتبه بشدة لمعارضته فى حكمه وهَمَّ بقتله .

ولكن لم يتحقق للصليحى ذلك لقوة تأثير مطرف على محدثيه ، فقد كان قوى النفس والشخصية ، فأحجم الصليحى عن قتله ، وتوجه الأمر وجهة أخرى وهى مناظرته له لعله يثنيه عن فكره ومذهبه أو يقلل من أهميته [٤] !

قال له الصيلحى : إن النبى ، ﷺ ؛ قال : « ستختلف أمتى على ثلاث وسبعين فرقة كلها هالكة إلا واحدة » . إشارة منه إلى أن ما يدعو إليه مطرف وجماعته ينتهى إلى هلاكهم .

---

(١) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ؛ ١ / ق ٤٠ .

(٢) ابن الوزير : تاريخ السادة آل الوزير ؛ ورقة ٧٣ .

(٣) ابن المرتضى : المنية والأمل شرح الملل والنحل ؛ جـ١ ورقة ٣٨ و .

(٤) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ؛ ورقة ٤١ ظ – ٤٢ ، .

فقال مطرف : نعم ، قال النبى ، ﷺ : « الحق ما اجتمعت عليه الأمة ، والباطل ما اختلفت فيه ، ولن تجتمع أمتى على ضلالة » ، وقد اجتمعت أنا وأنت على إمامى – يعنى عليًا بن أبى طالب – كرم الله وجهه ؛ واختلفت عند إمامك – يعنى المهدى العبيدى الفاطمى فأعرض الصليحى عنه ! .

وقد تصدى مطرف بالنظر للجبرية والحسينية التى تدعى المهدية ، كما وقف دون المخترعة بمجادلتهم وإفحامهم ، وهذا يفسر سر العداوة الشديدة من هذه الفرق للمطرفية .

واتجهت **المخترعة** بمذهبها نحو القول بإمامة على بن أبى طالب بالنص الخفى ، وتوقفت فى أمر الصحابة مع قولها بخطأ الشيخين بتقدمهم عليه ، هذا من حيث فكرهم فى الإمامة ، أما من ناحية آرائهم فى العقيدة ، فقد سلكوا مسلك البصرية من المعتزلة .

وترجع المطرفية فى مذهبها إلى آراء **الهادى إلى الحق** ، وجده الإمام **القاسم بن إبراهيم** ت ٢٤٦هـ ، والمأخوذ من آراء أبى القاسم البلخى المعتزلى [١] ، كما قالوا بآراء النظام والجاحظ من المعتزلة [٢] .

ولكن تدخلت شدة العداوة بين المطرفية وخصومهم ، فى القول بأن آراءهم عبارة عن نسيج من آراء **الباطنية والدهرية والمجوس وعبدة الأوثان** [٣] .

ساعد على ذلك أيضا بعض الآراء الشاذ لمشايخ المطرفية ، وشدة الجدل مع الخصوم، حتى بلغ الأمر بتفكيرهم بعد ادعاء آراء كثيرة عليهم ، من الفرق الأخرى .

والدليل على افتراء خصومهم عليهم كثيرًا اختلاف الزيدية فى تكفيرهم ، إلا أن الآراء الاعتزالية قد لعبت دورًا بارزًا فى تشويه المذهب المطرفى ، وقد استقلت المطرفية بآراء لم يكن للمعتزلة تأثير فيها ، كالقول بإحالة الاستحالة ، أو امتزاج العناصر وتكوينها للأشياء ! . .

---

(١) يحيى بن حميد المذحجى : نزهة الأنظار فى ذكر الأئمة الزيدية ، ورقة ١٠ ، مخطوط رقم ٢٩٠٩٨ ب ، دار الكتب المصرية .

(٢) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ، ورقة ٣٩ و ، ٦٧ .

(٣) يحيى بن حميد : نزهة الأنظار ، ورقة ٩ ظ – ١٠ و .

وهو رأى مأخوذ من الفلسفة اليونانية القديمة بلا شك ، التى قالت بامتزاج العناصر الأربعة ، الماء والتراب والنار والهواء .

كما أن هذه الأفكار الفلسفية الدخيلة مفارقة لفكر الهادى فى الأصول ، والتى بدأت من الخلط أو الشذوذ واتفقت مع مذهب السلف والصحابة فى العقيدة فاعتمدت جميعها على النقل والسمع .

ويروى عن بعض الأئمة والفقهاء الزيدية المتقدمين كالإمام **المؤيد بالله يحيى بن حمزة** ، والفقيه العلامة **على بن عبد الله بن أبى الخير الصايدى** أنهم فرقة مسلمة ، وليس بمذهبهم ما يوجب تكفيرهم : « وقفت بالرجو مع أهله ، وكان الرجو من ديار التطريف ، على كتب عديدة فيها خلاصة مذهبهم وتحقيق قواعد عقائدهم ، فلم أجد فيها شيئًا يوجب تكفيرهم ، وإنما اعتقادهم اعتقاد أبى القاسم البلخى ، وهم عندى أئمة محاريب »[1] . يعنى أصحاب عبادة وزهد وورع ، وهو ما عرف عنهم .

وذكر مثل ذلك الإمام المهدى لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى ، وعبد الله الدوارى فى شرح الزيادات[2] . وكلاهما أصحاب مصنفات كثيرة وألف الأول فى الفرق كتابه « البحر الزخار » فحفظ لنا تراثًا كبيرًا وإن كان قد أفاد من غيره كثيرًا كالشهرستانى وأقرانه .

ويعتبر المطرفية مؤصلى فكر الهادى فى اليمن شماله الشرقى والغربى ، ويتسم فكرهم بالبعد الفلسفى الذى خلت منه الفرق الزيدية الأخرى ... ويصعب تفسير هذه الظاهرة إلا أنه من الثابت أنهم تأثروا بالقرآن الكريم بشدة ، فأرادوا فلسفة الكون وهو ما سنراه فيما بعد عند استعراض الرسالة .

كما يعتبرون امتدادًا للمعتزلة وفكرهم الفلسفى خصوصًا معتزلة بغداد الذين أفل نجمهم على يد المتوكل ت ٢٤٧هـ ، فكان لهم فضل حفظ تراث المعتزلة .

لقد تمتع المطرفية بتأييد كبير فى عدة مناطق يمنية فى غرب صنعاء ، وفى مدن

---

(١) ابن الوزير : تاريخ السادة آل الوزير ، ورقة ٦٦ أ .

(٢) المصدر السابق ٦٧ ب – ٦٧ أ .

كثيرة كوقش وسناع والرجو كما وصل فكرهم إلى بعض مدن تهامة ، حيث انتشرت الهجرة التى لجأ إليها علماء المطرفية ، ونشروا تعاليمهم [١] .

لقد نجح المطرفية فى إقامة دولة لهم ومجتمعًا فى الوديان أطلقوا عليه دار الهجرة ، له تعاليمه وعقائده الخاصة به التى عدها علماء الزيدية خروجًا عن الدين الإسلامى الذى يوجب تكفيرهم ، فقد دعاهم رؤساؤهم إلى التخلى عن الصلاة مع الظالمين والهجرة مع صحابتهم ، وأثاروا أن هذه الدعوة وكل بها أوائل الصحابة فى مكة ضد مجتمعهم القرشى [٢] . وهذا دليل على فساد الحياة السياسية فى ذلك الحين والثابت أن الباطنية قد انتشروا فى اليمن ونواحيها ، وكذلك نجحت الدولة الأيوبية فى اقتطاع جزء كبير منها وتراخى الأئمة عن الجهاد فضاعت كثير من المدن ، مما أسخط المطرفية وحرضهم على الخروج عليهم .

فاتخذوا من مدينة وقش وطنًا وعدوها مركزًا لهم رئيسيًا ، فكان يتجمع فيها نحو خمسمائة عالم وقاض منهم ، وكانوا يجتمعون مرة كل سنة فى خلوة الحديث بمسجد وقش[٣] . مما يدعونا إلى القول بأن الهجرة والخروج لم يكن لأمر عارض ولكن من جراء الظلم السياسى .

واتسمت المطرفية بالالتزام الأخلاقى والتربية الروحية العميقة ، فقاموا بتربية أتباعهم على الزهد والصفاء الروحى ، وأصروا على البعد عن السلاطين والأمراء وعدم نشر دعوتهم عن طريقهم ، كما قاموا بمحاربة سلاطين وأمراء الجور عملاً بقول النبى ، ﷺ : **«أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر»** [٤] .. ونبغ فيهم علماء محققون فى علم الدراية والرواية ، والعقل والنقل ، واشتهروا فى اليمن [٥] .

لقد كان لخلاف المطرفية مع إمامين كبيرين من أئمة الزيدية أثر كبير فى مسار وجودهم وما لحقهم من حروب وشرور وأذى .

---

(١) Madelung : Mutarrifiap. 79 .

(٢) عبد الله بن حمزة : شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة مخطوط رقم ٣٩٧٦، المتحف البريطانى بلندن، ورقة ١٧٧و.
Madelung : W, A Mutarrifia.. , pp.

(٣) المصدر السابق ، ص ٧٩ . عن رسالة الحياة السياسية باليمن د/ صلاح مهران راشد ، ص ٣٥٥ .

(٤) الحديث رواه الترمذى ؛ ٤ / ٢٧١ ، والنسائى ؛ ٥ / ١٦١ ، وأبو داود ؛ ٤ / ١٢٥ وغيرها من كتب السنة .

(٥) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ق ٣٣ ، ٥١ - وابن الوزير : تاريخ آل الوزير ؛ ق ٦٦ .

لقد بادل الإمامان **أحمد بن سليمان** ، **وعبد الله بن حمزة** المطرفية العداء حتى أقسم الأخير ألا يدخل بلدته مطرفى ، فكتب على أحد مساجد ظفار [١] .

أقسمتُ قسمةَ برٍ وفى لايدخلنك ما حييت مطرفى [٢]

وتذرع الإمامان فى عدائهما للمطرافية بأنهم يكرهون آل رسول الله ، ﷺ ؛ والحقيقة غير ذلك فقد كانوا من أشياع الهادى وناصروا آراءه ، بالإضافة لأخذهم بآراء المعتزلة الأوائل ، وتأثرهم بالفلسفة اليونانية [٣] . فى حدود المنهج كما سبقهم لذلك جمهور كبير من المتكلمين .

فى عداء الإمام أحمد للمطرفية :

كان الإمام **أحمد بن سليمان المعروف بالمتوكل على الله** شديد العداء للمطرفية ، والذين عادوه وكانوا شديدى الكراهية له ، فحاربهم وهدم دورهم . وعمل على إفنائهم .

واستعان فى القضاء عليهم بصاحبنا مؤلف مقاود الإنصاف القاضى جعفر بن عبد السلام ، للقضاء عليهم ، فبعثه إلى العراق فوجد الزيدية مشايعين للمعتزلة عامة ولأبى هاشم الجبائى وأبى القاسم البلخى خاصة وآخذين بآرائهم .

تتلمذ فى بغداد القاضى جعفر على شيخ الزيدية فى العراق زيد بن الحسن البيهقى ، وعاد مصاحبًا شيخه إلى اليمن ليستعين به على فض الخصومة والخلاف ، وحاملاً كتب المعتزلة ليحتج بها على المطرفية ويجادلهم بها ، وكان ذلك سنة ٥٤٤هـ ، ولم تكن اليمن تعرف قبل ذلك كتبًا للمعتزلة [٤]، وإليه يرجع الفضل فى حفظ تراث المعتزلة أو جزء كبير منه من الضياع .

وقد جادل القاضى جعفر بن عبد السلام المطرفية فى وقش ، وغيرها من مدنهم

---

(١) إحد ، مدن الجنوب التى اندثرت وصارت اطلالاً .

(٢) قاسم غالب ؛ وآخرون : ابن الأمير وعصره ؛ ص٣٧ .

(٣) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ورقة ٣٣ .

(٤) حميد المحلى : الحدائق الوردية ؛ جـ ٢ ورقة ١٥٨ .

التى تجمعوا فيها وحولها ، وحاول إثناءهم عن مذهبهم ، ولكن دون جدوى ، بل نال من جانبهم معارضة شديدة ، وآذوه لكونه من أنصار الإمام أحمد بن سليمان[١] .

فلما بلغ الإمام ما حدث لقاضيه منهم ، أخذ يطوف البلاد ينهى الناس عن مذهبهم ويحذرهم منه ، حتى نفر منهم الكثيرين من أنصارهم إلا القليل [٢] .

ألف الإمام أحمد مصنفات يرد فيها على دعوة المطرفية منها :

١- « الهاشمة لأنف الضلال من مذاهب المطرفية الجهال » .

٢- « والرسالة الواضحة فى تبيين ارتداد الفرقة المارقة المطرفية الطبيعية الزنادقة » .

وهذه الرسالة فى الفرق المارقة عن الإسلام ومنهم المطرفية على رأيه ، وذكر لهم أفعالاً انفردوا بها من جميع الأمم موحدها وملحدها » [٣] .

فى عداء الإمام المنصور للمطرفية :

بالغ المطرفية فى عدائهم للأئمة ، ولذلك لما جاء الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة وحاول أن يمالئهم ويهادنهم وبايعوه وأيدوه فترة من الزمن ، ثم نقضوا عهودهم معه سنة ٥٩٣هـ .

ولكن الإمام المنصور وجه إليهم رسائله مع النصحاء والعلماء ، وخطب ودهم ، وحاول استقطابهم دون فائدة[٤] . ويبدو أنهم اختلفوا حول سياسته التى كان يتبعها .

وتمثل انشقاق المطرفية على المنصور فى نقض بيعته ، وإقامة أمير منهم هو **العفيف بن محمد بن مفضل الهدوى سنة ٥٩٩** ، كما سعوا بالوقيعة بينه وبين الأمراء الأيوبيين، وإفساد الصلح الذى تم بينهما .

حرض فقيه المطرفية **على بن يحيى البحترى** الإمام المنصور على محاربة الأيوبيين ونقض الصلح معهم ، ورغبة منه فى ذلك قام بحشد رجال المطرفية فى هذه الحرب ، فنهاه الإمام .

---

(١) ابن القاسم : طبقات الزيدية الكبرى ورقة ٥٥ – ٥٧ محظوظ رقم ١٣٨٤٨ ح .

(٢) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ؛ ورقة ٦٥ و – ٦٥ ظ .

(٣) الحيسى : تتمة الإفادة فى تاريخ الأئمة السادة ؛ جـ٣ ورقة ٥٧ و – بهامش صلاح مهران : الحياة السياسية باليمن .

(٤) المحلى : الحدائق الوردية فى مناقب الأئمة ؛ جـ ٢ ورقة ٣٦٠ .

إلا أن المطرفية دخلوا فى حرب مع الأيوبيين انتهت بهزيمتهم هزيمة منكرة انكسرت بعدها شوكتهم [١] .

وساءت العلاقات بين المنصور والمطرفية مع حلول عام (٦٠٣ هـ = ١٢٠٥م) ، ورغم مراسلاته الكثيرة لهم ، ردوا عليه وأغلظوا ، فجمع العلماء والأمراء ووجوه الزيدية فى عصره وبلغ الأمر حد تكفيرهم لمذهبهم وخروجهم على الإمام ، وقضى بحربهم وسبيهم واستباحة أموالهم وتوعدهم إن لم يتركوا مذهبهم بالسيف والقتل»[٢]. وصارت من ذلك مقتلة عظيمة . وهو على ما يبدو أمر اعتاد على فعله الحكام فى تاريخنا الإسلامى فقد أسكت الحجاج الثقفى أكثر من ثنتين وثلاثين ثورة ضد الأمويين فى فترة حكمه على العراق ، ولم يحاول التفاهم مع إحداها سلميًا ، وصار الأمر متوارثًا فى دولة بنى العباس .

إذًا كان الخلاف المذهبى على رأس الأسباب التى لم تسمح بالتقارب بين الإمام المنصور والمطرفية ، وكان للمطرفية عقيدة فى مخالفيهم أنهم أئمة جور وظلم وليسوا أئمة رحمة وعدل ، ولذلك لم يرغبوا فى العيش تحت سلطانهم وسعوا فى حربهم .

وأعلن الإمام المنصور الحرب على المطرفية ، وعاداهم فكريًا وحربيًا ، ونشر بين الناس أنهم أسوء من الكفار : (زادوا على كفار المجوس والنصارى ، وكذا المجبرة ، ويحكم عليهم حكم المحاربين) [٣] . وعد المنصور دارهم دار حرب ، فخرب مدنهم وأصابهم منه أذى كثير .

ورد المطرفية على ذلك بأن أعلنوا التعبئة وجهزوا أنفسهم فى جيش كبير خرج تحت إمرة **محمد بن منصور بن مفضل بن الحجاج بن عبد الله بن الهادى** ، المعروف بالمشرقى ، وكان خروجهم بمثابة رد عملى على تكفير المنصور لهم .

إلا أن المنصور لما بلغه أمرهم جهز هو الآخر جيشًا كبيرًا تحت إمرة أخيه **عماد الدين يحيى بن حمزة** فى عسكر كثيف من حاشد وبكيل ، توجه به إلى بنى القليجى وهم

---

(١) يحيى بن الحسين : غاية الأمانى ؛ جـ ١ ، ٣٧١ – ٣٧٢ .

(٢) زبارة : أئمة اليمن ؛ جـ ١ ؛ ص ١٣٢ .

(٣) ابن الوزير : تاريخ السادة آل الوزير ؛ ورقة ٦٧ ب .

قوم من حمير غربى مدغ فهزمهم وقتلهم وسبى عدداً كبيراً منهم ، واستحل حرمتهم وجعل حكمهم حكم الكفار الهاربين [١] .

وهكذا استحال الخلاف الفكرى والسياسى إلى العداوة والكراهية التى تحولت بدورها إلى حروب طاحنة بين المسلمين فى اليمن ، سالت على إثرها بحور من الدماء بينهم ، ولا يوجد فى الحقيقة بينهما خلاف يستحق كل هذه العداوة والدماء .

ولو أردنا أن نأخذ عظة من ذلك وعبرة ، توجهنا بكليتنا نحو التسامح والحوار مع مخالفينا أيًا كانوا ، وحذرنا من الوقوع فى خية الإرهارب الفكرى الذى يتحول بدوره إلى إرهاب مسلح ، تضيع بسببه صيحات الحكماء والناصحين ، وتسقط لغة الحوار ، ولا يبقى إلا الخراب بين المسلمين . وندع الجهاد لأعدائنا الحقيقين الذين استباحوا ساحتنا وقتلوا المسلمين فى أوربا وأفريقيا وأسيا وعملوا على تنصير المسلمين تحت سلطة الجبر والقهر والإغراء بالمال والجنس والطعام !

والقصد فر المشرقى هاربًا أمام الأمير عماد الدين ، وعاد إلى وقش عاصمة المطرفية وصالحه سلاطين مسور ، وظلت الأمور هادئة بين المطرفية والزيدية حتى حلول عام ٦١١هـ حيث أمر الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة بإخراب مسجد المطرفية بسناع وإخراب مدينة وقش ، دورها ومساجدها ، فأخربت وحملت أخشابها إلى حصن ظفار [٢] .

وتفرق المطرفية فى البلاد وخرجوا من مدنهم وعاصمتها وقش [٣] ، واستجار المطرفية بالخليفة العباسى الناصر لدين الله أحمد بن المستضئ [٤] ، وأرسل إليه أميرهم الحسن بن محمد بن النساخ بالرسل والرسائل المتتابعة يحرضه فيها على محاربة الإمام المنصور بالله ، ويحثه على إرسال العسكار إلى اليمن لإطفاء نار تأججت باليمن ، أذكى وقودها قائم من بنى الحسن [٥] .

---

(١) يحيى بن الحسين : أنباء الزمن ، ورقة ٦٧ ، ٣٠٨ .

(٢) زبارة : أئمة اليمن ؛ جـ١ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٣) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية الصغرى ؛ ورقة ٤٣ و .

(٤) الشرفى اللآلئ المضية ؛ جـ٢ / ورقة ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٥) يحيى بن الحسين : أنباء الزمن ؛ ورقة ٣١٥ - ٣١٨ .

وفعلاً حققت رسالة ابن النساخ أهدافها ، واستاء الخليفة بشدة مما لحق بهم وأرسل إلى الملك الأيوبى المسعود بن الكامل ، الذى جرد حملة دخل بها اليمن وحارب الإمام المنصور ، ولكن ابن النساخ أبدى اعتذاره مرة أخرى للإمام فى قصيدة طويلة فعفى عنه [١] . وهدأت الأوضاع مرة أخرى ، مما يدل على أثر الطابع القبلى العربى فى إدارة عجلة هذه الحروب ، وتوقفها .

توجهت حملة الإمام المنصور بالله العسكرية إلى مجال آخر ، وهو المجال الفكرى فحاول مناظرة المطرفية ومجادلتهم حول آرائهم ؛ لعله يقنعهم ويثنيهم عن مذهبهم بالدليل والبرهان العقلى ، وصنف فى ذلك مؤلفات كثيرة للرد عليهم منها : « الرسالة الفارقة بين الزيدية والفرقة المارقة فى الكلام على المطرفية » [٢] .

عموماً لم يكن كل الزيدية يوافقون الإمام المنصور بالله فى موقفه من تكفير المطرفية واستحلال دمائهم ، فقد أنكر عليه بعض الأمراء ذلك كالأمير المعتضد بالله يحيى بن منصور ، والمهدى لدين الله محمد بن منصور ، وطوائف من الزيدية والشافعية آخرين والإمام الداعى يحيى بن محسن بن محفوظ ، وأدى ذلك إلى اتهام صاحب سيرة الإمام المنصور لهم بالتطريف [٣] .

* * *

---

(١) زبارة : أئمة اليمن ؛ ص ١٣٧ .

(٢) الحيسى : تتمة الإفادة فى تاريخ الأئمة السادة جـ٢ ورقة ٥٧ و، مخطوط بمكتبة المتحف البريطانى بلندن ، رقم ٣٩٧٦ .

(٣) ابن الوزير : المصدر السابق ورقة ؛ ٦٨ ب – ١٧٥ أ .

لقد سمى المطرفية بأسماء أخرى مثل أهل القحفة ، وقد ذكرها صاحب الأساس وشارحه ولم يذكر سببًا لهذه التسمية .

كما جمع أصحاب الطبقات طرفًا من أفكارهم ، وعقائدهم ، وهى فى جملتها ، وكما ذكرنا من قبل ، تشبه إلى حد كبير آراء المعتزلة البغدادية كالمعمرية والجاحظية .

ومثال ذلك :

١- قولهم بالآلام والأفعال المتولدة من أنها من فعل الطبيعة .

٢- قولهم بالإحالة والاستحالة [٢] ، أى إن الله يخلق العناصر الطبيعية ، وتتم فيمابعد عملية الخلق من خلال تفاعلها ببعضها البعض ، وهو قريب من رأى الفلاسفة اليونان الأوائل ومقالة الدهرية ، وإلا كيف يمكن قبول إن مجرد تفاعل العناصر التى ذكروها من ماء وتراب ونار وهواء يصنع العالم بنظامه وإحكامه الدقيق ، دون تدخل من القدرة الإلهية بالخلق والأمر ، وأن يقول للأشياء « كن » فتكون ، أو لا يوجه لها الأمر فتبقى على عدميتها ولا تكون .

وظل الفكر الزيدى محتفظًا بوحدته الفكرية القائمة على العدل والتوحيد ، فلم يجوزوا على الله فعل شئ من الظلم أو العبث أو غيرهما من القبائح .. على خلاف المجبرة باختلاف طوائفهم .

ويعتقدون كذلك تصديقه ، تعالى ، فى وعده ووعيده وجميع أخباره ولا يجوزون وقوع الكذب منه ، تعالى ، ولا الخلف ولا التلبيس ، ولا يأخذون شيئًا من ذلك إلا عن النظر فى الأدلة القاطعة دون تقليد الآباء والمشايخ ، ويدينون بأن الإمام بعد رسول الله ، ﷺ ، على كرم الله وجهه ثم الحسن ثم الحسين ، ثم من قام من ذريتهما جامعًا لخصال الإمامة داعيًا لنفسه .

حتى خرجت المطرفية فى النصف الثانى من القرن الخامس الهجرى ، وعلى إثر

---

(١) الشرفى : شرح الأساس ؛ ١ / ٤١ .

(٢) انظر يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية ؛ ق ٤١ - ٥٧ ، ومسلم اللحجى : تاريخ مسلم اللحجى ؛ جـ٤ / ق ٢٤٠ وما بعدها .

خروجها ظهرت المخترعة ثم الحسينية ، وكلها فرق زيدية فى أصولها ، إلا أن كل منها أحدث فى الأصول شرخًا عز على الأئمة بعد ذلك رأبه .

ويمكن تقسيم آراء المطرفية إلى ثلاثة أقسام :

١- القسم الأول : مقالات ابتدعها المطرفية فى الدين وخالفوا فيها جميع العالمين.

٢- القسم الثانى : مقالات خالفوا فيها جميع المسلمين ، ووافقوا فيها أقسام الكافرين .

٣- القسم الثالث : مقالات باينوا بها مذاهب أهل البيت ، وتابعوا فيها أهل الضلال من المنتسبين إلى الإسلام .

ويقول الإمام أحمد بن سليمان فى تقسيم أراء المطرفية :

« فقسم خالفوا فيه الكافة من أهل الإسلام ، وقسم اتبعوا فيه ضلال الأمة ، وخالفوا فيه جميع الأئمة » ومع أن المطرفية لم يبق منهم أحد حتى زمن أحمد بن صلاح الدين الشرفى فى أواخر القرن العاشر الهجرى ، إلا أن عقيدتهم ظلت مثارالجدل الفكرى والحوار ، وبقت إلى ذلك الوقت على شهرتهامعروفة بين العلماء يدرسونها ويحذرون من مسالبها .

مخالفات المطرفية

ذهب الزيدية إلى أن المطرفية كفروا فى سبع وثلاثين مسألة خالفوا فيها جميع العقلاء ؛ منها قولهم :

١- عقل الإنسان هو قلبه ، ومنها قولهم :

٢- إن علوم الإنسان كلها فعله ، نحو علمه بالمشاهدات وماجرى مجري ذلك من الضروريات ؛ ومنها قولهم :

٣- إن الله تعالى يجب عليه المساواة بين الخلق فى ستة أشياء : فى الخلق ، والرزق، والموت ، والحياة ، والتعبد ، والمجازات . ومنها قولهم :

٤- إن الله تعالى يقصد خلق الفروع ، ولم يعتمدها ، وإنما حدثت بالإحالة والاستحالة . ومنها قولهم :

٥- إن كثيراً من أفعال الله ليس بحكمة ولا صواب !

ومنها قولهم :

٦- إن الله لم يرزق العصاة .ومنها :

٧- أن حسنات العاصى معاصى . كما قالوا :

٨- إن النبوة فعل النبى ، ولم يختصه الله بها ، وأن الله قد مكن كل واحد من خلقه من بلوغ درجة النبوة ، فمن تركها فبتقصيره ، وألحقوا بذلك الإمامة .

٩- كما أنكروا سماع سائر الأصوات كالكلام والرعد والصواعق بالآذان !..

١٠- أو أن شيئا من الألوان يرى بالعين كالسواد والبياض .

١١- أما الطعوم فقد أنكروا أن تدرك بالتذوق هى الأخرى ، كحلاوة العسل ومرارة الحنظل .

١٢- وكذلك الأراييح لا تدرك بحاسة الشم كريح المسك والكافور .

١٣- كما أنكروا أن يكون أحد من الأحياء يدرك الآلام ، وبالجملة أنكروا الإدراك بالحواس ، وهو ما لم يسبقهم إليه عاقل .

١٤- كما قالوا بأن إحالة الأجسام فعل الله ، عز وجل ؛ ولكنه لم يفعلها ، وأنها إرادته ومرادهُ مع إنه لم يردها !.. وهو كلام غير مفهوم عقلاً !..

١٥- كما قالوا بأنه لا يجوز من الله أن يتفضل على أحد من المكلفين فى الآخرة بزيادة على ثوابهم .

١٦- ونفوا أن ينقص الولد فى بطن أمه من حيث الخلق ، أما الجراحات التى تصيب الناس فى الحروب فلم تكن من الله ، فى حين أضافوا الجراحات التى تحدث من الظالمين بضرب أو طعن إلى الله !..

١٧- أما من مات طفلاً أو قبل المائة والعشرين ، فلم يكن من الله ، ولكن بيد الظالمين الذين أهلكوهم !

١٨- ونفوا الصعق وما يحدث للزروع والثمار من تلف وحرق ، وعمومًا يقول الإمام أحمد بن سليمان : « وهذه مقالات لم يقل بها أحد من البشر لا من آمن ولا من كفر» .

ومن مسائل القسم الثانى

مقالات شاركوا فيها الكفار الخارجين عن ملة الإسلام ، عدها الإمام أحمد خمسة عشر مقالة ، فقد وافقوا الطبيعية الملحدة فقالوا :

١- بأن العالم يحيل ويستحيل ، مع أن الطبيعيين يقولون بتأثير بعضه فى بعض .

٢- وقالوا فى الإنجاب : إن الأطفال يحصلون بحسب طبائع الزوجين وصلاح مزاجهما ،فإن صلح المزاج حصل الولد وإلا فلا .

٣- كما نسبوا الأمراض التى تصيب الأطفال والمؤمنين إلى إحالة الأجسام والمواد لا إلى الله الذى أصاب بها من شاء من خلقه .

٤- أما البرد فقد يحصل باعتراض الريح له فى الهواء فتجمده .

٥- ولم يجوزوا خلق الله للشرور والامتحانات إلى غير ذلك من أقوالهم .

جـ- ومن مسائل القسم الثالث

١- تجويزهم الكذب **كالخطابية** .

٢- ووافقوا **المشبهة** فى أن أسماء الله هى ذات الله ، وهومذهب **الكرامية** .

٣- وشاركوا **المجبرة** فى أن جميع ما أصاب المظلومين من الجراح والآلام ..وغير ذلك فعل الله ..

٤- ونفوا العوض على المضار ، كما تقول **المجبرة** .

٥- وأجازوا أن يأخذ الولد بذنب والده ،

٦- وقالوا : بأن الله يصرف الرزق عن أولاد المماليك لكفر أبائهم !

٧- ووافقوا **المجبرة الصفائية** فى أن العلم والقدرة والحياة صفات لله تعالى لولاها ما كان عالمًا قادرًا حيًا .

د - كما وافقوا الخوارج فى أربع مسائل

لم يذكر الإمام أحمد منها شيئًا ، متذرعًا بالإطالة وهى تمس موضوع الإمامة عند الزيدية .

* * *

عمومًا ظهرت المخترعة من الزيدية كرد فعل للمطرفية ، ليقولوا بأن الله يخترع ما زعمت المطرفية أنه من تأثير الخواص وانقرضت المطرفية تمامًا كما قالوا . (١)

وهكذا يوافق المطرفية الزيدية الهادوية فى الفروع والإمامة ، ويخالفونهم فى العقيدة (٢) .

قام أحد علماء الزيدية (٣) بالمقارنة بين الزيدية والمطرفية فى بعض المسائل فقال :

١- إن الله تعالى هو الخالق لجميع العالم من الأرض والسماء وما بينهما وما تحت الثرى ، وأنه الذى أحدث النبات وأمات الأموات ، وأنشأ السحاب واخترع البريات من عير سبب من الأسباب ، بل كفت فى ذلك قدرته وأبرت فيه إرادته وسنته (٤) .

وقالت المطرفية الشقية ما خلق الله بقصده وإرادته إلا الأصول الأربعة التى هى الماء والنار والثرى والهواء ، وربما زاد بعضهم معجزات الأنبياء ، وكذبوا قول الله تعالى ﴿ **أَفَرَأَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ (٦٤) لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ (٦٥) إِنَّا لَمُغْرَمُونَ (٦٦) بَلْ نَحْنُ مَحْرُومُونَ (٦٧) أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ (٦٨) أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ (٦٩) لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ (٧٠) أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ (٧١)** ﴾ (٥) .

٢- **قالت الزيدية** : « إن حراسات الأرض كالجراد والديدان والخنافس والجعلان والعقارب والحيات هى خلق الله تعالى وإرادته وقصده .

---

(١) انظر يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية - ق ٣٨ ، وما بعدها ، والشرفى : شرح الأساس ، ص ٦٣ ، ٧٢ .

(٢) يحيى بن الحسين : المصدر السابق ؛ ورقة ٤١ ظ .

(٣) هو العلامة عبد الله بن زيد العنسى فى كتابه « المصباح اللائح فى الرد على المطرفية » وقد ذكر هذه المسائل يحيى بن الحسين فى طبقات الزيدية ؛ ٨٢ ظ - ٨٣ و .

(٤) يحيى بن الحسين : المصدر السابق ، ورقة ٣٩ ظ .

(٥) سورة الواقعة : الآيات ٦٣ - ٧١ .

وقالت المطرفية : «ليست من خلق الله ولا من إرادته وأنها قبيحة ، وكذبوا قول الله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ ﴾ [1] .

٣- **قالت الزيدية** : «إن مرض الأجساد وموت الأولاد ، وحدوث العاهات ، وجميع الآفات من خلق بارئ البريات» [2] .

وقالت المطرفية : «ليس ذلك من خلق الله ولا من قصده ، وكذبوا قول الله : ﴿ الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ ﴾ [3] .

٤- **قالت الزيدية وسائر علماء الإسلام** : إن الله تعالى هو الرازق للأبرار والفجار والأشرار والكفار» [4] .

وقالت المطرفية : إن الله تعالى لا يرزقهم فى حال من الأحوال ، وكذبوا قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا (٣١) ﴾ [5] .

٥- **وقالت الزيدية** : «إن القحط والخير والشر والصحة والمرض كله من خلق الله تعالى وبإرادته .

وقالت المطرفية : ليس ذلك بإرادته وقصده وخلقه [6] .

قالت الزيدية : الغيث والبرد من اختراع الله تعالى وإرادته [7] . وقالت المطرفية انه من صنع الطبيعة بعضها ببعض .

* * *

---

(١) سورة النور : آية ٤٥ .

(٢) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية الصغرى ، ورقة ٣٩ ظ .

(٣) سورة الملك : آية ٢ .

(٤) يحيى بن الحسين : المصدر السابق نفسه .

(٥) سورة الإسراء : آية ٣١ .

(٦) يحيى بن الحسين : طبقات الزيدية الصغرى ، ورقة ٤٠و .

(٧) المصدر السابق ورقة ، ٤٠ و - ٤٠ظ .

ترجمة جعفر بن عبد السلام

١- هو جعفر بن أحمد بن أبى يحيى عبد السلام بن إسحاق ، شمس الدين ، التميمى البهلولى اليمانى : قاض من فقهاء الزيدية . له كتب ، منها « النكت والجمل - فى » فى الأمبروزيانه ودار الكتب ، و « إبانة المناهج فى نصيحة الخوارج » - فى دار الكتب . توفى سنة (٥٧٣ - ١١٧٧م) .

هذه ترجتمه فى الزركلى ، وقد استقى هذه الترجمة من عدة مصادر نذكرها للفائدة .

- ابن خلكان : وفيات الأعيان جـ١ / ١١٢ .

- العليمى ؛ عبد الرحمن بن محمد العمرى : المنهج الأحمد - مخطوط .

- ابن مفلح الحنبلى ؛ برهان الدين بن إبراهيم بن محمد : المقصد الأرشد - مخطوط بدمشق .

- الذهبى : سير أعلام النبلاء - مخطوط « المجلد ١٥ » .

- ابن رجب : الذيل على طبقات الحنابلة ؛ ١ / ١٢٣ .

- السيوطى : بغية الوعاة ؛ ص ٢١١ .

٢- واختلفت ترجمته بعض الشئ عند رضا كحالة [٢] .

حيث قال : هو جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبى يحيى الأبناوى ، البهلولى ، الزيدية ، شمس الدين : فأسقط من اسمه (ابن أبى يحيى . . . ابن اسحاق . . . التميمى . . . اليمانى) .

ثم ذكر أنه : عالم ، محدث ، ولم يذكر أنه كان قاض من فقهاء الزيدية .

أما تاريخ وفاته فذكره مطابقًا لما ذكر الزركلى (٥٧٣هـ - ١١٧١م) ، ولم يذكرا تاريخ حياته ولو بالتقريب ، ولكن يمكن وضع تاريخ لمولده على وجه التقريب ، وهو سنه (٥٠٠هـ) أو بعدها بقليل . لقوله ؛ ﷺ ؛ **« أعمار أمتى ما بين الستين والسبعين »** .

---

(١) انظر الأعلام جـ ٢ / ١٢١ .

(٢) انظر معجم المؤلفين ١ / ٤٨٦ .

هناك فروق أخرى تحسب لترجمة كحالة وهى :

١- ذكره مكان وفاته وهى (بسناع حدة - تقع جنوبى صنعاء) .

- الشئ الآخر تحديدهُ عدد ما ألف من كتب على التقريب فقال : « من مصنفاته الكثيرة « التى تبلغ الأربعين » . وذكر تسعة منها ؛ هى :

١- إبانة المناهج .

٢- نصيحة الخوارج .

٣- مقاود الإنصاف (والتى نقوم بتحقيقه) .

٤- البالغة فى أصول الفقه .

٥- نكت العبادات وجمل الزيادات فى الفقه .

٦- شرح نكت العبادات .

٧- الأربعون الجعفرية .

٨- بتسير المطالب إلى أمالى أبى طالب .

٩- مسند فى الحديث .

وقد استقى ترجمته من المصادر التالية :

١- الجندارى : تراجم الرجال ؛ ٩ - ١٠ .

٢- بروكمان : تاريخ الأدب العربى ؛ ١ / ٦٩٩ - ٧٠٠ .

٣- مجلة المورد : مجلد ٣ ، عدد ١ / ٢٢٠ - ٢٢٢ - ٢٢٦ - ٢٢٩ .

٣- ثم ذكر يحيى بن الحسين المؤرخ الزيدى فى كتابه «طبقات الزيدية» ، وهو مخطوط ، عنه [١] :

أنه أحد أقطاب الاعتزال فى اليمن ، كان فى بداية أمره من الاسماعيلية ، فقد كان والده أحد حكام وعلماء الاسماعيلية الكبار ، الذين يعول على أرائهم وفتاويهم ، وكان أخوه عيسى شاعرهم ونشَّابهم ، وهكذا ظل فترة من الزمن ، حتى اعتنق آراء الزيدية المخترعة ، ودخل فى حاشية المتوكل على الله ، أحمد بن سليمان ،

---

(١) طبقات الزيدية ق ٦٤ .

ثم سافر بعد ذلك إلى العراق للوقوف على آراء المعتزلة ، وجلب المزيد من مصادرهم إلى اليمن .

وقد تصدى القاضى جعفر لفكر وآراء المطرفية وغيرهم من الفرق الدينية فى اليمن [١] .

٤- فى وصف بعض مخطوطات القاضى شمس الدين

١- رسالة فى الرد على المطرفية

– تأليف القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن السلام بن اسحاق اليمانى الزيدى المتوفى سنة ٧٠٠ هـ ، (وهو خطأ واضح حيث ذكر المؤرخون أنه توفى ٥٧٣هـ ، ولعله سهو وخطأ من الناسخ) .

– بآخرها دعوة أمير المؤمنين أحمد بن سليمان بن الناصر للدين بن الهادى إلى الحق المبين .

– وهو مخطوط كتب فى القرن الثامن الهجرى .

– عدد أوراق ٣٥ ق .

– المخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء .

– وهناك مصورة منه بدار الكتب المصرية ميكروفيلم تحت رقم ٢١٥٣ – ١٨٨ [٢] .

٢- المسائل العشر التى فيها الخلاف بين الشيعة وما شاع بينهم لأجلها فى المباعدة والقطيعة :

– جمع القاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن إسحاق اليمانى الزيدى المتوفى حوالى سنة ٧٠٠ هـ . (وهو خطأ تكرر لثانى مرة فى قائمة المخطوطات) . .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر المخطوطات العربية باليمن ؛ ص ٢١ ؛ وفهارس دار الكتب .

– الموجود منها إلى أوائل المسألة الخامسة .

– مخطوط بالقرن الثامن الهجرى ، ١٨ ورقة .

– بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء .

– وهناك مصورة منه بدار الكتب المصرية ، ميكروفيلم تحت رقم ٢١٥١ / ٣٧٧ [١] .

٣- النقض على صاحب «المجموع المحيط بالتكليف» فيما خالف فيه الزيدية فى باب الإمامة :

وفيه ينقض القاضى رأى المعتزلة فى الإمامة عند الشيعة الروافض والزيدية ، وقد اختار موضوعًا لنقده ما كتبه القاضى عبد الجبار المعتزلى فى كتابه «المجموع المحيط بالتكليف» والذى جمعه له تلميذه ابن متويه .

– وورد أنه للقاضى أبى الفضل جعفر بن أحمد ... وكنيته شمس الدين وليس أبو الفضل .

– المخطوط نسخ سنه ٦٠٥هـ وعدد أوراقه ١٨ ورقة .

– وأصله موجود بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء تحت رقم ٢٠٤ – علم الكلام) .

– ومنه مصورة بدار الكتب المصرية ميكروفيلم تحت رقم ٣٣٦ / ٤٤٥ .

٤- نكت العبادات وجمل الزيادات :

– وأخطأ الناسخ كذلك فى ذكر كنيته .

ثم ذكر عن المخطوط : هو مختصر فى الفقه على مذهب الإمام الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين .

– نسخ سنه ٨٠٢هـ ، وأوراقه ١٣٣ ورقة .

– والمخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء .

---

(١) انظر قائمة المخطوطات العربية باليمن المصورة ، ص ٤٥ .

– والموجود منه بالقاهرة مصورة بدار الكتب ميكروفيلم تحت رقم ٢٢٥٧ / ٤٤٦[١] .

وهكذا نجد النساخ يخطئون فى كنيته فيكتبونها مرة صحيحة وهى « شمس الدين » ، ومرة خطأ « أبو الفضل » . . وكذلك يخطئون فى تاريخ وفاته والصحيح سنة ٥٧٣هـ .

ولمن يريد الاستزادة من مؤلفاته فليراجع ما يلى :

١– نحل إسلامية – فقه الإمامية طلعت رقم ٤٨ .

٢– شرح النكت والجمل رقم ٤٨ .

٣– شرح النكت والجمل رقم ١٣٩ .

٤– رسالة الرد على المطرفية رقم ٤١٢٤٠

٥– الخميسيات رقم ٢٨٧٩٠

٦– نظام الفوائد وتقريب المراد للزائد رقم ٨٦ ٢٨٠ ب حديث نحل إسلامية .

* * *

(١) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

صور للمخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين ١ والحمد لله
سالم وعنا الله واياكم للبيان والهدى وعصمنا
جميعا عن مواقع الضلال والردى ولعاذنا ومن تابعه
اهل الزيغ والهوى ومن عدل عن طريق اهل العقل والتقى
ان اوضح لكم جملة من المسايل التي خالفت فيها المطرفية وصحه
ما سبب لتوهم المقالات المتناقضه والمذاهب المتعارضه
الذ سلموا اصولها وعبدوا سبيلها صحيحا لم معوا من تركها
وسالكها معاصرا ولم اعلم لكم حضور سايل عليّ وجه
يشترك في معرفته الخواص والعوام وسعوا على انكاره اهل
المنطق واهل الكلام وتطرح الحال عنه لكافه من عقل والاسلام
وعلم ان ذلك لجمع بين فاسدين عظيمين احداهما التنبيه لهم على
عظم ما صاروا اليه والثانيه التحذير لغيرهم من متابعتهم عليه
وعلم ان اوضح ما يعرف به المخالف خطاه في خلافه ان يكون ما
خالف فيه ناقضا لما اجمع مع خصمه عليه لانه يصير بذلك
امرين اما ان يرجع عن خلافه فيعود الى الحق ما سبيلها علاج
واما ان يصر على خلافه فظهر عناده ناوضح بيان وعلم

لعل معرضهم يريد بعودهم تعاود الاصناف الى جحود
الاحاج المنافعه من الخلاف وان اجابه مسيلمه
ومواضعه ان اذنكم من واحسان الدين ولوازم الحق المبين
وكمان ذلك من سمع المعجزين عن الله تعالى وهو اصدق القائلين
ان الذين يكتمون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه
للناس في الكتاب اولائك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون الا
الذين تابوا واصلحوا وبينوا فاولائك اتوب عليهم وانا التواب
الرحيم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وعلى اله الائمه
الاخيار من سئل عن علم يعلمه فكتمه الجم يوم القيامه بلجام
بلجام من نار وعد احمد يعني يوفقه الله شفاه بعلمه
منهاج السائل دون تعاديها وعلى ان اذكر في كل مسئله
ما ذهبوا اليه ثم اوضح ان ما قالوا به مخالف للاصول التي
اجمعوا عليها وهي التي تسمى اصولا عند اهل الكلام وتسمى
مقدمات عند اهل المنطق ومخالف ايضا للفروع التي
تقتضيها تلك الاصول وهي التي تسمى نتائج المقدمات
عند اهل المنطق وبذلك يتضح لكل منصف ان الذي
احتازته المطرفيه من المقالات وهجر الكتاب

وما حرد محرابها مما لا ينبغي لعاقل ان يختاره ولا ان يرتضيه
الله وليتحفظ ذلك لصحي لهم ثم الذين يتلونهم ثم الذين يتلونهم
المرسلين ثم ان كان في السود ما حد النبين صلوات الله
عليهم اجمعين قال يا قوم لقد ابلغتكم رسالات ربي
ونصحت لكم ولكن لا تحبون الناصحين ومن الله سبحانه السميع
المعونة والسبيل والتوفيق في الاصدار والايراد بمنه
ولطفه

المسئلة الاولى

قولهم ان عقل الانسان هو قلبه الذي هو بعض لحم في
جوفه ومذهبهم في ذلك ظاهر معلوم ومناظرتهم
عليه متعذرة ثم قد يسلم الاصلين ان العقل غير
القلب وهم بما يتردد في هذه النتيجة فيزعمون ان العقل
هو القلب ومعلوم بما مضى ذلك وكذلك يعتبر بسلمون ان
المجنون والميت قد زالت عقولهما ويسلمون انها لم تزل
قلوبهما وصحة هذين الاصلين ان عقولهما الزائلة
غير قلوبهما الباقية ثم ليس لهم ان يقتدوا بما ذكرناه
بل يقولوا ان العقل على ضربين احدهما القلب

وهو محمد الله على خلقه والباقي هو العلم والذي يزول بالموت هو
العلم دون القلب لأن هذا باطل لأن محمد الله سبحانه وتعالى عن
البائم عدل أن العقل الذي هو محمد الله تعالى هو غير القلب
ولهذا رفع التكليف عنه ووزع الحسن عن النبي صلى
الله عليه وسلم قوله رفع القلم عن ثلثة عن النائم حتى
يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحتلم فبطل
أن يكون العقل هو القلب بوكذلك عامة مذهب المعتزلة
يوجبان بطلان ما ذهبوا إليه من أن العقل هو القلب أحدهما
قولهم أن العقل هو صفة للعاقل وهو موجب تسميته عاقلا
عندهم والباقي أن الصفة الموجبة للتسمية عندهم لا يكون
الا عرضا فيتنتج من هذين أصلين أن العقل عرض وهم يكابرون
هذه النتيجة ويزعمون أن العقل

المسألة الثانية

قولهم أن علوم الانسان كلها فعله فعلها اختيارا فيسيئون
في هذه القضية بين العلوم الأولية وسائر العلوم الضرورية
وبين العلوم المكتسبة الاختيارية فنقول أن علم العاقل بأن الجسم
أكثر من الجسم فعله بفعله اختيارا فان سلم فعله
لتفسيره فعلم بأن الله شاء لم يفعل ولم يعلم ذلك مع

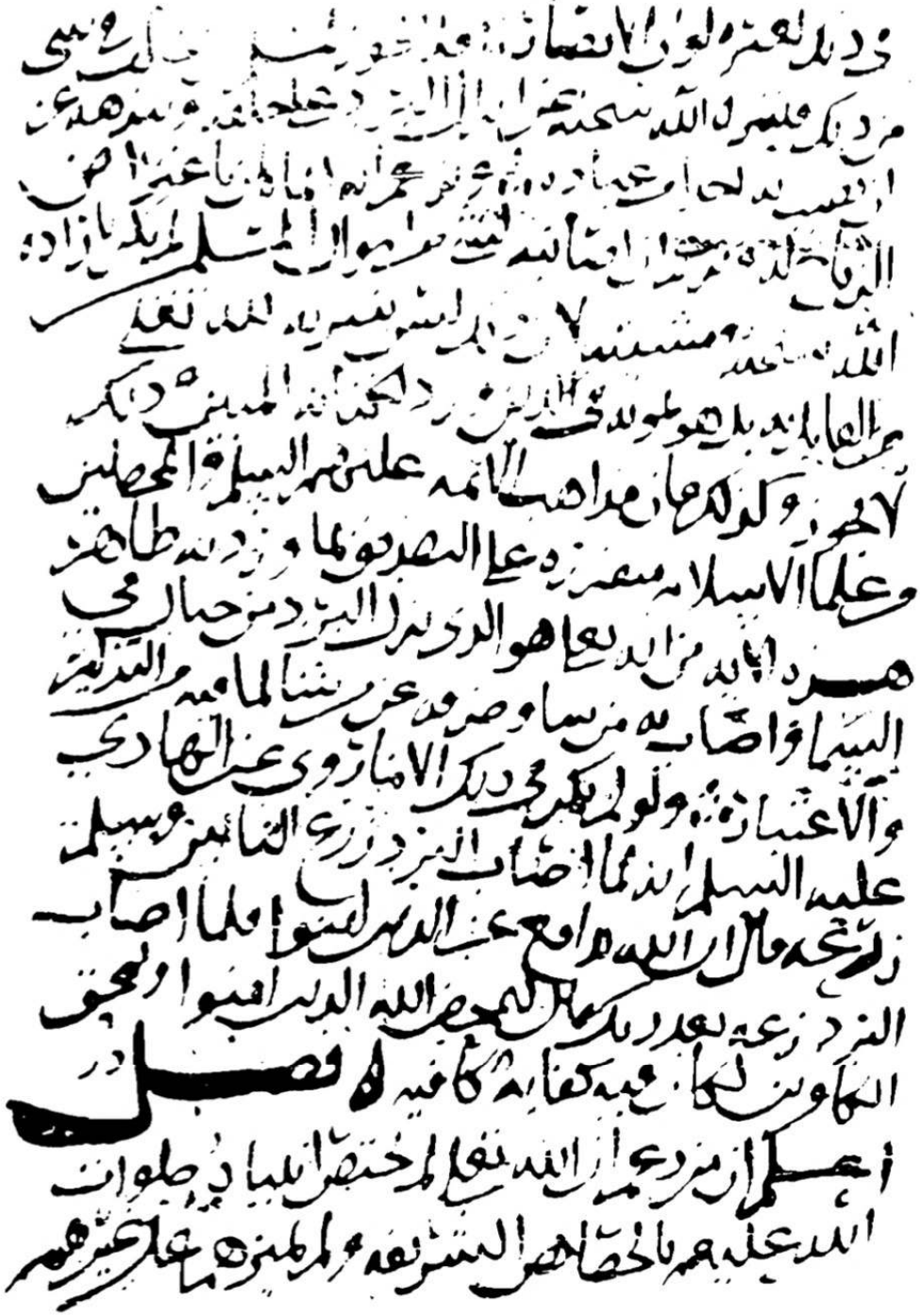

بالمزايا العظيمه التي اجلها النبوه والكتاب وحده
وذكر ان الله سوى بينهم وبين غيرهم من اصناف الخلق
من العرب والعجم في الصفات والخلق والذكورة والانوثة
والحمرة والسمرة والبياض والسواد وسائر الالوان وجعلهم جميعا
عبيدا لله لا شريك له يعبدونه بنوعا انا بها ما يشاء
لا مزيد له وان كل واحد من الخلق ابوه آدم وامه حواء
لفضيله نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وقامها
وعدد اعظم الفوائد ذكر وحاكف ما وعد به صريح القرآن
وما قامت به ادلة الهدى والبيان قال الله تعالى
الا لله الحكم والكتاب اولئك الذين اتيناهم الكتاب
والحكم والنبوة فان يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها
قوما ليسوا بها بكافرين وقال تعالى ولقد ارسلنا
نوحا وابراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب
وامثال هذه الآيات في القرآن الكريم التي عدها صريح ظاهر
بان الله تعالى انما اصطفاه صلوات الله عليهم انواع الكرامة
واختصهم بالنبوة التي هي الرسالة واجتباهم
موكولا الى اختيار عباده كما قال سبحانه وتعالى
حاكيا عن الكافرين لولا نزل هذا القرآن على رجل من

الذي اتاه الله تعالى داود وذلك الله عليه هو ما اختصه
به من النبوة والزلفة به من حزيل الكرامة لكان في ذلك
كفاية كافية كبيرة والفصول الوازدة عنه وعن عترته
من الائمة عليهم السلام اكثر من ان تحصى في مثل هذا الموضع
عيوان من [redacted] انصف يعلم العليل ومن عاند لم ينزعه
التطويل والله الموفق للصواب ثم لو لم ان نظر بنا على الزوايا
الغوال من اشتغل ان قال ما هو وما يدل على غلط ذلك قول
يقول ان النبوة فعل النبي فعلها للتفسيه فوان كل واحد
من الجلوة قادر على ان يفعل للتفسيه مثلها هو ان ذلك
لو كان كما قالوا لما عرض امير المؤمنين عليه السلام ادراكها
مع كثرة عبادته واجتهاده وعظم عنايته وجهاده
وكذلك بعده من الائمة الباقين ومن سبعهم من العلماء
العاملين ولما اتى الواحد البدرجة مع انهم قد استقروا
الوسع في العبادة وبلغوا في العلم والعمل منتهى الاستطاعة
علمنا بذلك ان النبوة ليست من افعال العباد وانها لا
تنال بالعناية والاجتهاد وهذا واضح البيان

وصف المخطوط

– هذا المخطوط بمكتبة الجامع الكبير ٧٨ علم الكلام (كتب الوقف) ف ٩٣ – ك ٥١٠ .

– تحت عنوان : مقاود الإنصاف فى مسائل الخلاف – ومعه مسائل الهديّة فى مذهب الزيدية .

– للقاضى شمس الدين جعفر بن أحمد بن أبى يحيى اليمانى الزيدى المتوفى سنة ٥٧٣ .

– أوله : سألتم ، وقفنا الله وإياكم للبيان والهدى . . أن أوضح لكم جملة من المسائل التى خالفت فيها المطرفية .

– وآخره : وهذا واضح البيان بحمد الله الواحد المنّان ، وصلى الله على محمد وآله، خير آل وسلم كثيراً .

– كتبت هذه النسحة بقلم معتاد ، سنة ٦٢٣هـ . وبآخرها ثلاث ورقات ذكر فيها خطبة العيدين وخطبة النكاح . ضمن مجموعة (الكتاب الخامس) .

– من ورقة ١٧٠ – إلى ١٩١ .

– عدد الأوراق ٢٢ ق .

– عدد السطور ١٨ سطراً .

– مقاس الصفحة ١٢ x٦ر٥ سم .

صور هذا المخطوط فى يوم الخميس (٧ من ذى القعده ١٣٩٤هـ . الموافق ٢١ من نوفمبر ١٩٧٤) ، لمعهد المخطوطات العربية والتابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية .

* * *

حـول موضوعـات الرسـالة

عبارة عن تحذير وتنبيه من القاضى جعفر بن عبد السلام من عقائد المطرفية وأرائها . وأجرى الرسالة على عدة مسائل :

١- المسألة الأولى : هل عقل الإنسان هو قلبه .

٢- المسألة الثانية : نقد المطرفية فى أن علوم الإنسان كلها فعله .

٣- المسألة الثالثة : نقد المطرفية فى أن الإنسان يبطل فى كل وقت .

٤- المسألة الرابعة : نقد المطرفية فى أن الله لم يقصد شيئًا من خلقه .

٥- المسألة الخامسة : نقد المطرفية فى أن البلاء من الله .

٦- المسألة السادسة : نقد المطرفية فى أن الله لم يرد شيئًا من الآفات والمضار .

٧- المسألة السابعة : نقد المطرفية فى إنكارهم الحكمة من الآفات والمضار .

٨- المسألة الثامنة : نقد المطرفية فى ردهم جراحات المعتدين لله فعلاً حادثًا له لا لهم .

٩- المسألة التاسعة : نقد المطرفية فى قولهم أن أقوال العصاة الحلال تعد غصبًا .

١٠- المسألة العاشرة : نقد المطرفية فى قولهم أن حسنات العاصى معاصى .

تلى ذلك مسائل الهدية فى مذهب الزيدية وتناول فيها مسائل هى أن :

١- الله هو الذى ينزل المطر .

٢- والبر من الله .

٣- والله هو الذى اختص أنبياءه بالنبوة .

وهذه الرسالة من الرسائل التى حفظت لنا الجانب النقدى للزيدية على المطرفية .

كما حفظت لنا بعض آراء المطرفية ، ومن هنا تأتى أهميتها فى الدراسات الكلامية، سيما الجانب النقدى منها ولذلك أرجو أن تحلَّ هذه الرسالة فى مكانها المناسب من رعاية الدارسين .

* * *

* وقد قمت بالتقديم بدراسة عن المطرفية ، لهذه الرسالة ووصفها ونسخها وتقويمها ، والتأكد من نسبتها لصاحبها وتحقيقها والتعليق عليها وتخريج الآيات والأحاديث وتراجم الشخصيات ووضع العناوين والفهارس .

والله يهدى لسبيل الرشاد

إمام عبد الله

١٧٠ ظ /

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين والحمد لله

سألتم ، وفقنا الله وإياكم للبيان والهدى ، وعصمنا جميعًا عن مواقع الضلال والردى ، وأعاذنا من متابعة أهل الزيغ والهوى ، ومن بعد [١] عن طرائق أهل اليقين والتقى . أن أوضح لكم ، جملة من المسائل ، التى خالفت فيها المطرِّفية ، وصحة ما نسبت إليهم من المقالات المتناقضة ، والمذاهب المتعارضة ، التى سلموا أصولها ومقدماتها تسليمًا صحيحًا ، ثم منعوا من فروعها ونتائجها منعًا صريحًا .

وقلتم أنكم تحبون بيان ذلك ، على وجه يشترك فى معرفته الخواص والعوام ، ويتفق على إنكاره أهل المنطق وأهل الكلام ، ويظهر الحال عنه للكافة من فرق الإسلام .

وقلتم : إن ذلك للجمع بين فائدتين عظيمتين **أحدهما** : التنبيه لهم على عظيم ما صاروا إليه ؛ **والثانية** : التحذير لغيرهم من متابعتهم عليه .

وقلتم : إن أقطع ماتعرف به المخالف ؛ بخطئه فى خلافه ، أن يكون ما خالف فيه ، ناقضًا لما أجمع مع خصمه عليه ؛ لأنه يصير بين أمرين ، إما أن يرجع عن خلافه ، ١٧١ و/ فيعود إلى الحق ، بأسهل علاج ، وإما أن يصرَّ على خلافهِ ، فيظهر [٢] عناده ، بأوضح بيان .

وقلتم : لعل معرفتهم بذلك ، تقودهم « بمقاود الإنصاف » ، إلى قيود الإجماع المانعة [٣] من الخلاف .

فرأيتُ إجابة مسألتكم[٤] ، وموافقة إرادتكم ،من واجبات الدين ، ولوازم الحق المبين ، وكتمان ذلك ، من شيم المعتدين ، قال الله ، تعالى ، وهوأصدق من القائلين :

---

(١) في الأصل : عبد .

(٢) فى الأصل : شهر .

(٣) فى الأصل : المنانعه .

(٤) فى الأصل : مسلتكم .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (١٥٩) إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١٦٠) ﴾ (١) .

وقال رسول الله ، صلى الله عليه وعلى آله ، الأئمة الأخيار - : «**من سئل عن علم يعلمه فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار**» (٢) .

* **منهج المؤلف فى الرسالة :**

وقد اعتمدت ، بعد توفيق الله سبحانه ، على ذكر مهمات المسائل ، دون توابعها ، على أن أذكر فى كل مسألة ما ذهبوا إليه ، ثم أوضح أن ما قالوا به ، مخالفٌ للأصول التى أجمعوا عليها ، وهى التى تسمى أصولاً عند أهل الكلام ، وتسمى مقدمات عند أهل المنطق .

ومخالف أيضًا للفروع ،التى تقتضيها تلك (٣) الأصول ، وهى التى تسمى نتائج المقدمات ، عند أهل المنطق .

١٧١ ظ/ وبذلك يتضح لكلِّ منصفٍ ، أن الذى اختارته المطرفية من المقالات ، فى هذه المسائل ، وما جرى مجراها ، مما لا ينبغى لعاقل أن يختاره ، ولأنْ يذهبَ إليه ، وليتحققوا بذلك نصحى لهم فى الدين ، وسلوكى معهم سبيل المرشدين .

وإن كان لى أسوة بأحد النبيين - صلوات الله عليهم أجمعين - : ﴿ **وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ (٧٩)** ﴾ (٤) ومن الله ، سبحانه ، أستمدُّ المعونة ، والسداد والتوفيق ، فى الإصدار والإيراد ، بمنِّه ولطفه .

* * *

---

(١) سورة البقرة : الأيتان ١٥٩ - ١٦٠ .

(٢) الحديث : رواه ابن ماجة فى سننه ١ / ٩٧ (٢٦٤) ، والترمذى ٥ / ٢٩ (٢٦٤٩) ، وأبو داود ٣ / ٣٢٠ (٣٦٥٨) ، وأحمد فى مسنده ٢ / ٤٩٩ و ٥٠٨ ، والديلمى فى فردوس الأخبار ٤ / ١٣٠ ، والسيوطى فى الجامع الصغير ؛ ص ١٨٠ . عن ابن عدى فى الكامل وضعفه .

(٣) فى الأصل : تلك .

(٤) سورة : الأعراف : آية ٧٩ .

المسألة الأولى

هل عقل الإنسان هو قلبه ؟

قولهم : إن عقل الإنسان هو قلبه ، الذى هو بضعةٌ لحم فى جوفه ، ومذهبهم فى ذلك معلوم ومناظرتهم عليه معروفة ، وقد سلموا أصلين (يوجبان عليهم نقيض ما ذهبوا إليه :-

أحدهما : أنهم يرون أن النوم يزيل العقل .

والثانى : أنهم يرون أن النوم ..... [1] .

إن العقل غير القلب ، وهم يكابرون هذه النتيجة ، ويزعمون أن العقلَ هو القلب ، ومعلوم تناقض ذلك ، وكذلك فهم يسلمون أن المجنون والميت ، قد زالت عقولهما ، ويسلمون أنها لم تزل قلوبها ، ونتيجة هذين الأصلين ، أن عقولها الزائلة ، غير قلوبها الباقية ، وليس لهم أن يعتذوا عن ذلك ، بأن يقولوا إن العقل على ضربين ، :-

١٧٢ و / **أحدهما** : القلب وهو حجة الله على خلقه .

والثانى : هو العلم ، والذى يزول بالنوم ، هو العلم دون القلب ؛ لأن هذا باطل ؛ لأن حجة الله ، سبحانه ، زائلة عن النائم ، فدل أن العقل الذى هو حجة الله ، تعالى ، هو غير القلب ، ولهذا رفع التكليف عنه .

وَوَرد فى الخبر عن النبى ﷺ ، وهو قوله : «**رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصبى حتى يحتلم**» [2] ، فبطل أن يكون العقل هو القلب ، وكذلك فإنهم قد سلموا أصلين يوجبان بطلان ما ذهبوا إليه ، من أن العقل هو القلب :-

---

(١) هناك كلام مطموس بالهامش بقدر نصف سطر .

(٢) الحديث : رواه البخارى : فتح البارى ١٢ / ١٢٣ (٦٨١٤) (٦٨١٦) ، ومسلم جـ١١ / كتاب الحدود الحديث (٢٢) ورواه ابن ماجه ١ / ٦٥٨ (٢٠٤١) ، (٢٠٤٢) ، والترمذى فى السنن ٤ / ٢٤ (١٤٢٣) ، وأبو داود ٤ / ١٣٩ (٤٤٠٣) ، والدرامى ٢ / ٢٢٥ (٢٢٩٦) ، وأحمد ١ / ١١٦ ، ٦ / ١٠٠ ، وفى مسند زيد ح (٧٧٧) ، والطيالسى ح (٩٠) .

أحدهما : قولهم أن العقل هو صفة للعاقل ، وهو موجب تسميته عاقلاً عندهم ، **والثانى** : أن الصفة الموجبة للتسمية عندهم ، لا تكون إلا عرضاً .

فينتج من هذين الأصلين [1] : أن العقل عرض ، وهم يكابرون هذه النتيجة ، ويزعمون أنه القلب .

* * *

(١) فى الأصل : أصلين .

المسألة الثانية

نقد المطرفية فى أن علوم الإنسان كلها فعله

قولهم : إن علوم الإنسان كلها فعله ، ويفعلها ، باختياره فيسوون فى هذه القضية بين العلوم الأولية ، وسائر العلوم الضرورية ، وبين العلوم المكتسبة الأختيارية .

فيقولون : إن عَلِمَ العاقل ، أن العشرة أكثرمن الخمسة فعله ، يفعله باختياره ، فإن ١٧٢ ظ/ شاء فعله لنفسه ، فعلم ذلك ، وإن لم يشأ لم يفعل ، فلم يَعلم ذلك مع أنه كامل العقل فى الحالين جميعًا ، وكذلك سائر الأوليات والضروريات ، وهذا مذهب لهم معروف يتظاهرون به ، ويناظرون عليه ، وهم مع ذلك قد سلموا أصلين :

أحدهما : أن من حق الفعل الاختيارى ، أن يتمكن فاعله من أن يبدل ضدُه مكانه ، ويخرج منه إلى غيره مع سلامة أحواله .

والثانى : أن العاقل لا يتمكن من تبديل ضد هذا العلم مكانه ، والخروج منه إلى غيره ، فيعتقد أن الخمسة أكثر من العشرة ، مع سلامة أحواله .

فينتج من هذين الأصلين أن هذا العلم ليس باختيارى ، وهم يكابرون هذه النتيجة ، ويزعمون أن هذا العلم اختيارى ، يكتسبه العاقل باختياره ، إن شاء .

وعلى هذا النحو يجرى الكلام معهم فى سائر الضروريات ؛ لأن من أصابه ألم شديد فى جسمه ، فالمعلوم عنده وعند كل عاقل ، أنه كما لا يختار نزول ذلك الألم بجسمه ، فإنه لا يختار علمه به ، وهم يعتقدون أن علمه بمرضه النازل به اختيارى ، يفعله بنفسه متى شاء ، وقد سلموا مثل هذين الأصلين المقدم ذكرهما :-

أحدهما : أن من حق الاختيارى أن يتمكن فاعله من أن يُبدل ضده مكانه ، ويخرج منه إلى غيره ،

والثانى : أن هذا المذهب لا يتمكن فى حاله هذه ، من فعل ضد هذا العلم ، أو يخرج منه إلى غيره ، فيعتقد أنه صحيح معا فى .

١٧٣ و/ فينتج من هذين الأصلين ، أن علمه بذلك ليس باختيارى ، بل هو ضرورى يحصل فيه ، شاء أم أبى ، وهم يكابرون هذه النتائج ومقدماتها ، ويزعمون أن هذه العلوم ، وما جرى مجراها ، مكتسبة اختيارية .

المسألة الثالثة

نقد المطرفية فى قولهم أن الإنسان يبطل فى كل وقت

قولهم : إن الإنسان يبطل فى كل وقت ، ويحدث غيره ، فالذى قام هو غير الذى قعد ، والذى صلى هو غير الذى ظهر ، والذى أساء هو غير الذى اعتذر ، إلى أمثال ذلك ، ويفرون إلى ذلك ، من القول بحدوث الأعراض ، التى هى القيام والعقود ، والصلاة والطهور ، والإساءة والاعتذار ، حذراً منهم أن يصيروا مخترعة ، إن قالوا بحدوث الأعراض ، فارتكبوا – لأجل ذلك – القول بتجدد حدوث الأجسام حالاً بعد حال فيبطل الأول ، ويحدث غيره بعده ، وهذا – وإن كان معلوماً بطلانه عند كل عاقل ؛ لأن المعلوم عندهم كافة ، أن هذا المعتذر من إساءته ، هو الذى أساء بالأمس .

وكذلك سائر المذكورين ، ولهذا يعرفون أباءهم وأبناءهم ، وأصدقاءهم وأعداءهم ، وذلك جمله العلوم الضرورية .

والمطرفية قد سلمت أصلين يوجبان نقيض ما ذهبوا إليه من ذلك :–

١٧٣ ظ/ **أحدهما** : أنه يحسن ذم المسئ اليوم على إساءته بالأمس .

والثانى : أنه لا يحسن ذم غير المسئ بإساءة غيره .

فينتج عن هذه الأصلين أن هذا الذى حسن ذمه اليوم ، هو الذى أساء بالأمس ، وهم يكابرون هذه النتيجة ، ويزعمون أنه غيره ، وأن المسئ بالأمس ، قد بطل ، وحدث هذا الذى ذموه .

وكذلك الكلام فى المحمود اليوم ، على الإحسان بالأمس ، وسلموا أيضاً أصلين آخرين فى هذا :–

أحدهما : أنه يحسن أمر واحد اليوم ، بشئ يفعله غداً .

والثانى : أنه لا يحسن أن يؤمر بذلك ، من لا يبقى إلى غد .

فينتج من هذين الأصلين أن هذا المأمور ، يبقى إلى غد ، ولا يبطل ، ويحدث

غيره ! وأن الفاعل غداً هو الذى أُمر اليوم ، بعينه ، لم تتبدل ذاته ، ولم تبطل ، ويحدث غيره ، وهم يكابرون هذه النتيجة . وكذلك قد سلموا أيضاً أصلين آخرين فى هذا :-

أحدهما : أن الذى عقد نكاح المرأة بالأمس ، يجوز أن يخلو معها اليوم .

والثانى : أنه لوكان غير الذى عقد عليها ، لما جاز أن يُخلُّوه معها . فينتج من هذين الأصلين ، أن هذا الذى جاز أن يخلو معها اليوم ، هو الذى عقد عليها النكاح بالأمس . وعلى هذا النحو يجرى الكلام معهم فى أعيان الأجسام ، إذ ما من جسم ١٧٤ و/ منها ، إلا وقد سلموا فى حقه أصلين ، أو أصولاً ، كلها ينتج أنه باقٍ لم يتجدد وجوده ، ولم يبطل ويحدث غيره فى مثل صورته ، وهم مع ذلك مكابرون لهذه النتائج والمقدمات .

* * *

المسألة الرابعة

نقد المطرفية فى أن الله لم يقصد شيئا من خلقه

قولهم : إن الله ، سبحانه ، لم يقصد شيئًا من خلقه ، سوى الأصول الثلاثة ، التى هى الماء والهواء والرياح ، وسوى معجزات الأنبياء ، عليهم السلام ، ونقم الكفار ، وما عدا هذه الأنواع الثلاثة ، فهو حاصل بفطرة الأجسام وتركيبها ، ولم يقصد الله ، سبحانه ، إيجاد شئ منها كالأولاد ، والأشجار والثمار والسحائب والأمطار ، وغير ذلك من ضروب المخلوقات .

وقد سلموا مع ذلك أصلين :-

أحدهما : أن قصد الله ، سبحانه ، للشئ هو خلقه له .

والثانى : أنه الله ، سبحانه ، قد خلق جميع هذه الفروع ، التى أنكروا قصده لها .

ومعلوم أنه ينتج من هذين الأصلين أنه ، تعالى ، قصد جميع ما خلقه من أصل وفرع ؛ لأنه قد خلق الجميع ، وقصده للشئ ، هو خلقه له ؛ وهم يكابرون هذه النتيجة ، وينكرون قصده لهذه الفروع .

١٧٤ ظ/ ومن يقل منهم : إن معنى قصده لما خلق ، هو أنه خلقه من غير أصل ، كالأصوات الثلاثة ، أو على غير الوجه المعتاد ، كمعجزات الأنبياء ونقم الكفار ، فأما سائر الفروع التى أوجدها من أصول ، وأجرَاها على عادة مستمرة ، فلم يقصدها .

فإن قوله لا يصح ؛ لأنه يلزمه أن لايكون قاصدًا لكثير من معجزات الأنبياء ، عليهم السلام ؛ لأن كثيراً منها موجود من أصل ، وجاز على وجهٍ معتاد فى بابه ، نحو قلب العصا ، حية لموسى ، صلى الله عليه ؛ فإنها معجزة وجدت من أصل ، وهى العصى ، وجرت على ذلك الوجه مرات كثيرة .

وكذلك مصير اليد بيضاء من غير سوء ، وكذلك انفجار الماء من الحجر ، فإن ذلك

كله وُجَد من أصول ، وجرى على وجه معتاد فى بابه مرات كثيرة متوالية ، فيلزم من ذلك على هذه القاعدة ، أن لا يكون ، سبحانه ، قاصداً لشئ منها .

ومعلوم أن هذا القائل قد سلم أنه قاصدٌ لها ، وهذا أصل ، وسلموا بها موجودة من أصول ، وجارية على وجه معتاد ، فينتج ذلك أنه ، سبحانه ، ١٧٥ و / قاصد لأفعاله ، وإن وجدت من أصول ، وعلى الوجه المعتاد وكذلك فإنهم قد سلموا أن نعيم الجنة ، وما فيها من ضروب الخيرات ، هى أفعال مقصورة له ، سبحانه ، مع أنها موجودة عندهم من أصول ، وهى أجسام هذا العالم ، وحادثة على وجوه معتادة ، يتبع بعضها بعضاً ، ولذلك قال تعالى : ﴿ **كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِن قَبْلُ وَأُتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا** ﴾ [1] فإذا صح ذلك ، بطل قولهم : إن قصده ، سبحانه ، يرى شيئاً ، هو إيجاده لها ، من غير أصول ، أو على غير الوجه المعتاد ؛ وتناقضت مذاهبهم فى ذلك ، تناقضاً لا يخفى على متأمل بصير .

* * *

(١) سورة البقرة : آية ٢٥ .

المسألة الخامسة

نقد المطرفية فى إنكارهم أن البلاء من الله

قولهم بإنكار بلوى الله ، سبحانه ، لأحد من عباده ، بشئ من النقائص فى النفوس والأموال ، نحو مرض الأجساد ، وموت الأولاد ، ونفاذ الأموال بالتبذر والجراد ، وغير ذلك من النقائص والآفات ، وهم قد سلموا أصلين :-

أحدهما : أن هذه الآفات والمضار ، لا تخرج عن أن تكون أجسامًا أو أعراضًا ضرورية .

والثانى : أن جميع الأجسام والأعراض الضرورية ، فعل الله ، سبحانه .

ومعلوم أنه ينتج من هذين الأصلين ، أن هذه الآفات والمضار فعل الله ، سبحانه ، فكيف يجوز أن ينفى عنه ، ما هو فعله ، أو يُنزه عما لا خالق له غيره ؟

١٧٥ ظ/ وربما نجد فيهم من سلم أنها فعله ، ويَقوّل أنه سبحانه لم يفعلها ! . . .

وربما يقول : إنه تعالى ، لم يفعلها فى حال حدوثها ، حذرًا من أن يؤديه ذلك إلى موافقة المخترعة فى ذلك ، ويقول أيضًا إنه لم يفعلها قبل حدوثها ؛ لأن كونها موجودة فى حال ، هى فيها معدومة ، محال ، ويقول : إنه لم يفعلها بعد حدوثها ؛ لأن إيجاد الموجود محالٌ ، فيخرج من هذا التفصيل أنه ، تعالى ، لم يفعلها عنده أصلاً بعد اعترافه بأنها فعله ، ولا شك فى كون ذلك متناقضًا متنافيًا ، لا يذهب إليه عاقل ، وقد ذهبوا إلى ذلك !

* * *

المسألة السادسة

نقد المطرفية فى أن الله لم يرد شيئا من الآفات والمضار

قولهم أنه سبحانه لم يرد شيئا من هذه الآفات والمضار ، ويزعمون أنهم ينزهون الله ، سبحانه ، عن إرادة ذلك ، مع أنهم قد سلموا أصلين :-

أحدهما : أن هذه المضار أجسام أو أعراض ضرورية ، وأنها لذلك فعله تعالى .

والثانى : أن جميع ما فعله فقد أراده ، وأنه لا يجوز أن يفعل ، سبحانه ، ما لا يريده .

ومعلوم أنه ينتج من هذين الأصلين أنه ، تعالى ، قد أراد جميع هذه الآفات والمضار التى امتحن بها عباده ، وهم يكابرون فى ذلك ، ويزعمون أنه لم يرد شيئًا من هذه المضار .

١٧٦ و / وربما نجد فيهم من يسلم أنه تعالى ، أراد جميع ذلك ، وينكر أن يكون قصد شيئًا منه واعتمده ، ومعلوم أن ذلك مناقضة لا تخفى ؛ لأن المرجع بالقصد والاعتماد ، إلى الإرادة ، فهى ألفاظ مترادفة ، معناها فى ذلك واحد ، ولهذا لا يصح أن **يقول قائلٌ** : أردت إصابة زيدٍ ، وما قصدته [1] ، ولا اعتمدته ، ولا أن **يقول** : قصدت ذلك ، واعتمدتهُ ، وما أردته . كلٌ يعدُ **من قال** ذلك ، مناقضًا جاريًا مجرى **من يقول** : جلست فى الدار ، وما قعدت فيها ، وما جلست ، وذلك بين الإشكال فيه .

* * *

(١) فى الأصل : وماقصده .

المسألة السابعة

نقد المطرفية فى إنكارهم الحكمة من الآفات والمضار

إنكارهم أن تكون هذه الآفات والمضار حكمة من الله ، تعالى ، وصوابًا فى تدبيره ، ودفعهُم أن يكون فيها اعتبار فى الدين ، وصلاح فى عواقب الأمور ، وإنكارهم لذلك ظاهر معروف ، مع أنهم قد سلموا أصلين :-

أحدهما : أن جميعها أفعال الله سبحانه .

والثانى : أنه ، تعالى ، لا يفعل إلا ما هو حكمة فى الصنع ، وصواب فى التدبير . ومعلوم أنه نتيجة هذين الأصلين ، أنها حكمة وصواب ، وهم يكابرون ذلك ، ولو أنكر أحد منهم ، أن تكون جميع أفعال الله ، سبحانه ، حكمة وصوابًا ، فقد سبق منهم كافة ، التسليم لأصلين متطابقين [1] على هذين الأصلين :-

أحدهما : أنه ، تعالى ، عدلٌ حكيم .

١٧٦ ظ/ **والثانى** : أن العدل . الحكيم لا يفعل إلا ما هو حكمة وصوابٌ .

ثم تكون هذه النتيجة أصلاً ، وتسليمهم أن هذه المضار فعله ، أصلاً ثانيًا ، ينتج منهما ماذكرناه ، وهو أن هذه المضار حكمةٌ وصوابٌ ، وهذا بين لمن تأمله .

* * *

(١) فى الأصل : متابقين .

المسألة الثامنة

نقد المطرفية فى ردهم جراحات المعتدين لله فعلاً حادثاً له لا لهم

قولُهم : إن جميعَ ما يوجد فى أبد أن المظلومين ، من الجراحِ والجنايات الحاصلة بضرب الظالمين بالسيوف ، وطعنهم بالرماح ، ورميهم بالسهام والحجارة ، فذلك كله فعل الله ، سبحانه ، لا فعل الجُنَاة المعتدين ، وكذلك ما حصل فى أموالهم ، من قطع وقلع وخراب ، وكل ذلك عندهم فعل الله ، تعالى ، لا فعل الجناة من الخلق ، وإن كانوا يسمون الجرح الحاصل فى بدن المجروح أنجراحا ، والشجة انشجاجًا ، ويسمون القطع انقطاعًا ، والقلع انقلاعًا ، ويظنون أنهم إذا غيروا الأسماء ، تغيرت الحقائق والمعانى !..

وأصل ذلك أنهم اعتقدوا أن أفعال العباد لا تعدوهم ، ولا يوجد من أحد منهم ، فعل فى غير بدنه ، ومحل قدرته ، وأن جميع ما يوجد من الأفعال ، فى الآلات المنفصلة ، نحو حركات السيوف فى أيدى الضاربين ، وما يحصل معها من التقطيع ١٧٧ و / والجراح ، وحركات الأقلام فى أيدى الكاتبين ، وما يحصل بها من الكتابة فى الفم والألواح ، وما جرى مجرى ذلك ، فكلهُ فعل الله ، تعالى ، لا فعل غيره ، وهذه مقالة معروفة ، ومناظرتهم بالمدافعة ، والمكابرة عنها ظاهرة وبيِّنه .

وهم مع ذلك قد سلموا أصلين :-

أحدهما : أن ما وقف على اختيار العبد فهو فعله .

والثانى : أن حركة القلم فى يد الكاتب ، وما يحصل به من الكتابة ، وحركة السيف فى يد الضارب ، وما يحصل به الإصابة ، فذلك موقوف على اختيار العبد .

ومعلوم أن نتيجة هذين الأصلين ، هى إنما حصل من هذه الأفعال فى السيف والقلم ، وبهما فى المفعول به ، فذلك كله فعل العبد ، لا فعل الله ، تعالى ، وهم يكابرون فى ذلك .

وسلموا فى ذلك أيضًا أصلين : آخرين :

أحدهما : أنه يحسنُ من أحدنا أن يأمرَ غيره بكتابة مخصوصة ، فى ورقة أولوح .

والثانى : أن لا يحسن أمره ، إلا بما هو فعل له .

ومعلوم أن نتيجة هذين الأصلين ، هى أن الكتابة الموجودة فى الورقة أو اللوح ، فعل الكاتب المأمور بها .

وسلموا أيضًا فى هذا أصلين آخرين :

أحدهما : أنه يحسن مدح الرامى ، بوقوع سهمه فى بدن المرمى ، وخروجه مارقًا منه ، أو ذمه على ذلك .

والثانى : أنه لا يحسن مدح أحد ولا ذمه ، إلا على ما هو فعل له .

١٧٧ ظ/ ومعلوم أن نتيجة هذين (الأصلين) هى أن وقوع السهم ، وخروجه مارقًا ، كلها أفعال الرامى ، وهم يكابرون هذه النتائج ، وعلى هذا النحو ، يجرى الكلام فى هذه المسألة .

ومن عجيب أمر المطرفية ، أنهم ينفون عن الله ، سبحانه ، المصائب والآفات النازلة بالعباد ، على طريق الابتلاء والامتحان ، وينزهونه عن أن يبتليهم برمد العيون ، وما جرئ هذا التجرئ من يضيفون إليه ، سبحانه ، ما يحصل فى عيونهم من الألم بلطم البغاة لهم ، وما يحصل فيها من العور برميهم لهم بالسهام والحجارة .

وينزهونه ، سبحانه ، أيضًا عن أن يبتليهم بعصرة فى البطون ، ثم يضيفون إليه ما يحصل فى بطونهم من الآلام ، بركض البغاة الأجلاف لبطونهم ، وما يحصل فيها من الجراح ، بطعن الرماح ورمى السهام .

ومعلوم أنهم لو قبلوا [1] القضية ، فأضافوا إلى الله ، تعالى ، ما نفوه عنه من ذلك ، ونفوا عنه ما أضافوا إليه منه؛ لأصابوا الصواب ، ولو أنهم أيضًا سَوَّوْا بين

---

(١) أعتقد أنها : لو قبلوا .

(٢) جاءت فى الأصل : إطافة .

(٣) وردت فى الأصل : نزهو .

الأمرين ، إما فى النفى لهما عنه ، تعالى ، أو فى الإضافة لهما إليه ، لكانوا قد أصابوا فى النصف من ذلك ، وإن أخطأوا فى النصف الآخر ، ولكنهم أخذوا الخطأ بطرفيه ، ١٧٨ و / فأخطأوا فى إضافة [٢] ما أضافوه إليه ، وفى نفى ما نفوه عنه ، مع أنهم بذلك واقعون فى المناقضة فى ذلك كله ؛ لأنهم إنما نزهوا [٣] الله ، سبحانه ، عن النوع الأول ، وهو ما يتبلى الله عباده من المضاربة ، لأجل أنه ضرر نزل بمن لا يستحقه ، فكان قبيحًا عندهم ، والله ، تعالى ، لا يفعل القبيح ، فكان نفيه عن الله ، تعالى ، أولى ، لأنه لا يفعل شيئًا من القبائح على ما تقدم .

وكذلك فإنهم يضيفون إلى الله ، سبحانه ، ما أضافوه من هذه الجراح والمضار الحاصلة بجنايات الجناة ؛ لأجل أنه جعل العالم يحيل ويستحيل .

فخلق هذه الأبدان ، تنجرح لمن جرحها ، وكذلك سائر الأجسام ، وذلك عندهم ، يوجب نسبة ما حصل فيها من هذه الجنايات إليه ، تعالى ، وهذا بعينه قائم فيما نفوه عنه من المضار ؛ لأنه قد خلق هذه الأبدان ، تنجرح بما يقع فيها من الجرب والجدرى وغيرهما ، وخلق الأموال تتغير بما وقع فيها من الصرد والرياح وغيرهما ، فيجب أن يضيفوا ذلك إليه بهذه العلة ، وإلا ظهرت مناقضتهم فى التعليل ، كما ظهرت مناقضتهم فى المذاهب .

وكيف يستقيم فى عقل عاقل ، تنزيه الله ، سبحانه ، عن فعل الجرح الذى يحصل فى رأس العبد بالبرد لعلة أنه ظلمٌ ؛ أو ضرر نزل بمن لا يستحقه ، مع إضافة الجرح ١٧٨ ظ / الحاصل فى الرأس بأن يَرجمه بعض الناس ، ظلمًا فى رأسه بجلموذ . أكبرمن البردة بمائة ضعف ، والجرح الحاصل به أعظم من الجرح الحاصل بالبردة ؛ مع أنه ضرر نزل بمن لا يستحقه ، وهو ظلم فى الحقيقة ! . .

وهذا مما لا يخفى حاله ، على من له نصيب من التوفيق ، أو حظ من النظر والتمييز ، وقد خفى عليهم .

* * *

المسألة التاسعة

نقد المطرفية فى قولهم

أن أموال العصاة الحلال تعد غصبًا

قولُهم : إن أموال العصاة ، التى اكتسبوها بطرق الحلال ، كالزراعة والتجارة والصناعة ، وماأشبه ذلك ، ليست برزق من لهم فى الحقيقة ؛ بل هم مغتصبون لها ، يحرم عليهم التصرف فيها ، ماداموا عصاة ! . .

بل يتجاوزون هذا المقام إلي ما هو أعظم حالاً وأشنع مقالاً ، فيزعمون أن هذه الأرزاق ، لا تحل لأحد من المكلفين ،إلا لمن كان مطيعًا ، ولا مطيع عندهم إلا من كان مطرِّفيًا ، قائلاً بمقالاتهم هذه وأمثالها ، دون سائر فرق الإسلام وأهل العلم والعبادة ، من كل فرقة من فرق الأمة ، وهذه المقالة ظاهرة بينهم ، والمناظرة عليها معروفةٌ .

وهم مع ذلك ، قد سلموا أصلين آخرين ، فى ذلك :-

أحدهما : أنه يجب على عصاة هذه الأمة زكوات أموالهم .

١٧٩ و/ **والثانى** : أن الأموال المغصوبة فى أيديهم .

وكذلك فقد سلموا فى هذا أصلين آخرين :-

أحدهما : أن هذه الأموال تورث عنهم ، إذا ماتوا .

والثانى : أن الأموال المغصُوبة ، لا تورث عن الغاصب .

فينتج من هذين الأصلين ، أن هذه الأموال ، غير مغصوبة فى أيديهم .

وكذلك فقد سلموا أصلين آخرين فى ذلك : -

أحدهما : أنه يحسن أمرهم ، بالإنفاق منها على أزواجهم وأولادهم ، بل على أحبائهم وجيرانهم .

والثانى : أنه لا يحسن الأمر بإنفاق [١] الأموال المغصوبة فى ذلك .

---

(١) ورد فى الأصل : الإنفاق .

فينتج منهما أن هذا الأموال غير مغصوبة فى أيديهم .

وكذلك فقد سلموا أصلين آخرين فى ذلك :-

أحدهما : أنه يجوز وضوء العاصى بمائه الذى استقاهُ .

والثانى : أنه لا يجوز الوضوء بالماء المغصوب .

فينتج منهما أنه غير مغتصب لمائه .

وكذلك فقد سلموا أصلين آخرين :-

أحدهما : أنه يجوز صلاة العاصى فى داره ويجزؤه.

والثـــانى : الصلاة فى الدار المغصوبة لا تجوز ولا تجزئ . فينتج منهما أنه غير مغتصب لدارهِ .

وهذه المقدمات ونتائجها كلها ، تقضى ببطلان قولهم ، الذى قدمناه فى هذه المسألة ، وهم يكابرون هذه المقدمات والنتائج .

* * *

المسألة العاشرة

نقد المطرفية فى قولهم

أن حسنات العاصى معاصى

قوله : إن حسنات العاصى وأفعاله الجميلة نحو : قِراهُ الأضياف ، ومواساةُ المحتاجين ، وحياطة المسلمين ، وإعداده الخيرات ، ونفقاته على الأرامل والأيتام ، معاصٍ منه لربه تعالى ، ويلحقون بذلك ما قام [1] به من الواجبات : كإقامة الصلاة المفروضة ، وأدائه الزكاة الواجبة ، وما جرى مجرى ذلك ، فيجعلون الجميع من هذه الأفعال الحسنة من جملة معاصيه القبيحة ! . .

وهذه مقالة لهم معروفة ، وهى من أعظم مقالاتهم التى يستبعد أهل العقول السليمة أن يكون فى الوجود من يقول بها ، وقد سلموا أصلين يقتضيان منهم من القول بذلك :-

أحدهما : أنه يحسن من العاصى جميع [2] هذه الأفعال ،التى تقدم ذكرها ، وترغيبه فيها .

والثانى : أنه لا يحسن أمره بشئ من المعاصى ، ولا ترغيبه فيه . ومعلوم أن نتيجة هذين الأصلين ، هى أن هذه الأفعال ليست معاصٍ منه لربه تعالى .

وكذلك فقد سلموا فى ذلك أصلين آخرين أيضًا :-

١٨٠ و/ **أحدهما** : أنه لا يجب نهى العاصى عن شئ من هذه الأفعال ، ولا يجوز . أيضًا .

والثانى : أنها لوكانت من جملة معاصيه ، لجاز نهيه عنها بل وجب .

ومعلوم أن نتيجة هذين الأصلين ، هى أن هذه الأفعال ليست من جملة معاصيه .

وكذلك فقد سلموا فى هذا أصلين آخرين أيضا :-

---

(١) فى الأصل : قال .

(٢) وردت فى الأصل لجميع .

أحدهما : أن العاصى إذا اعتمد معصيته ، وهو على طهارة انتقضت طهارته .

والثانى : أنه إذا اعتمد سائر هذه الأفعال ، كالصلاة والزكاة ، وهو على طهارة ، لم تُنتقض بذلك طهارته .

ومعلوم أن نتيجة هذين الأصلين ، هى أن هذه الأفعال ليست من جملة معاصيه .

ومما يؤكد ذلك . أن طهارته لو انتقضت بفعله للصلاة ، عقيب الطهارة ، لكانت صلاته قد وقعت بُعيد طهارة ، فكانت لا تجزؤه ، ويلزمه قضاؤها ، وقد أجمعوا على أنها مجزأه ، ولا يلزمه قضاؤها ، مع قولهم [1] أن المعاصى المعتمدة توجب نقض الطهارة ! فحصل من ذلك أن صلاة العاصى ليست معصية ، وهم مع ذلك يزعمون أنها معصية .

وكذلك فقد سلموا فى هذا أصلين آخرين .

أحدهما : أنه يجوز معونة العاصى على هذه الأفعال .

والثانى : أن معونته على المعاصى لا تجوز . ومعلوم أن نتيجة هذه الأصلين هى أن ١٨٠ ظ/ هذه الأفعال ليست بمعاصٍ منه ، بيان ذلك أنه يجوز عندهم للمسلمين . أن يعينوا العاصى بقرى ضيفه ، وتفرقة صدقاته ، وتقريب الماء لطهارته ، وتهيئة أسباب صلاته ، وغيرها من هذه الأفعال ، ويحسن منهم التعرض لذلك والاختيار للدخول فيه ، ويعدون ذلك من حسن الأخلاق وكرم الطباع .

ولاشك أن هذا يمنع من كون هذه الأفعال ، أو شئ منها معصية ؛ لأن المعونة على المعصية ، معصية قبيحة ، لا تُعدُّ من مكارم الأخلاق ، ولا من محاسن الأعمال ، وهذا بَيِّنٌ لمن تأمله ، بحمد الله وَمَنّهِ .

وقد رأيت الاقتصار على هذه المسائل العشر ، من جملة ما خالفت فيه المطَرفِّية من المسائل ، التى قد سلَّموا من أصولها ومقدماتها ، ما يوجب منعهم عن القول بها ، لوكانت هنالك مَسْكةٌ من التمييز ، أو لمعة من النظر ، وهذه المسائل وأمثالها ، مما خالفوا فيه ، قد تطابقت الأدلة عقلاً وسمعًا على بطلانه ، ووردت الفصول الكثيرة

---

(١) فى الأصل : قلولهم .

عن الأئمة – عليهم السلام – بخلافه ، وقد أُودعت من ذلك بالمصنفات الكثيرة ، ما يغنى كل ثاغب ، ويشفى كل طالب .

غير أنى جردت فى هذه المسائل ، الاستدلال بالأصول ، التى أجمعوا عليها ، على ١٨١ و/ بطلان المذاهب التى ذهبوا إليها ، وجعلت ما اعتمدته من ذلك نصحةً لهم ، لمن يوقف منهم عليه ، وحجة بالغة على من بلغ ذلك إليه ، قال رسول الله – ﷺ – : «**ألا إن الدين النصيحة ثلاثًا . قالوا لمن يارسول الله ؟.. قال : لله ، ولكتابه ، ولرسله ، ولائمة المؤمنين ، وعامتهم**» [(١)].

* **المطرفية يراوغون حتى لايناظرون :**

ومن عجيب أمر المطرفية ، أنهم يظهرون الامتناع من المناظرة ، متى دعوا إليها ، ويعتلون بعلل غير مستقيمة ، منها :

١– أنهم يقولون : إن المناظرة تشغلهم ، عمَّا هُمْ فيه من الدراسة .

والفائدة لِمنْ ينقضون هذه العلة بوجهين :–

١– أحدهما : أنهم يشتغلون بشكاية من خالفهم فى المذهب ، وإدامة ذكره والطعن عليه ، وتنفير الناس عنه ، وتحذيرهم من سماع قوله ، وتقديمهم عليه ، وضرب الألعبة فى ذلك ، وتحشيد الناس له ، وإظهار النكير عليه فى مغيبه ، وما جرى هذا المجرى ، أضعاف شغلهم بالمناظرة .

فيظهر لكل بصير ، أنهم عجزوا عن المناظرة ، واعتلوا لذلك ، ولو كانوا أهل قدرة عليها ، لما عدلوا عنها إلي الاشغال العظيمة ، بما ذكرناه ، مع أنها توصلهم إلي مرادهم من إسقاط من خالفهم ، وإبطال أمرخصومهم .

ومع أنهم يصلون بإقامة الحجة ، لو كانت معهم ، إلي ما أرادوه من إسقاط ١٨١ ظ/ مخالفهم ، وإبطال مذهبه ، والمناظرة أهون مما اشتغلوا به ، فلمَا تركوها ، واشتغلوا بأوفى منها ، مما لا يوصلهم إلى مراد ؟

---

(١) الحديث : رواه البخارى ٤/ ٢٨٦ ، ومسلم ١/ ٥٣ ، والترمذى ٤/ ٣٢٤ ، والنسائى ٧/ ١٥٦ ، وأحمد ١/ ٣٥١ ، ٢/ ٢٩٧ ، ٤/ ١٠٢ – ١٠٣ ، والحميدى ٢/ ٣٦٩ ، والطبرانى فى الكبير ، والقضاعى فى الشهاب ١/ ٤٤ ، والديلمى فى الفردوس٢/ ٣٥٠ .

ظهر بذلك عجزهم ، كما ظهر بذلك عجز قريش ، عن معارضة النبى ﷺ لمثل ذلك .

٢- **والوجه الثانى** : مما نقضوا عليهم هذه ، وهى علة الاشتغال ، أنهم يشتغلون بالأمور الحقيرة ، كالحرفة شهوراً متوالية ، وبالطواف له البلاد الكثيرة .

وكذلك بطلب المعاش فى مشرف ومعرب وشام ويمن ، مع أن الفائدة الحاصلة بذلك ، دون الفائدة الحاصلة بالمناظرة ، بدرجات كثيرة ! . . فظهرت مناقضتهم فى تعليل الامتناع عن المناظرة ، بالشغل فى الدراسة ؛ لأن المعلوم أن اشتغالهم عن الدراسة ، بهذين الأمرين ، أعظم وأوفى .

٢- وربما يعتلون فى الامتناع عن المناظرة ، بأن يقولوا : نحن على بصيرة من أمرنا ، وثقة [١] من مذهبنا ، فمن كان على شك من أمره ، طلب معرفته بالمناظرة .

ثم ينقضون ذلك ، بتعرضهم لمناظرة من ضعف عن مقاومتهم من المخالفين ، وربما يعتقدون [٢] من أنه يجب على كل عاقل بصير واثق بما هو عليه ، أن يرشد الناس إلى ١٨٢ و/ الحق ؛ لإفادة المستفيدين ، ومناظرة المخالفين . والتمدح عند اتباعهم بأنهم يتحدون كل مخالف للمناظرة والبيان ، ويتظاهرون عندهم ، بالقوة على ذلك ، والتمكن منه ، وبأن الامتناع بالمناظرة ، كان من مخالفهم لا منهم ، ولا شك أن هذه مناقضة ظاهرة بينة .

٣- وربما يعتلون من الامتناع من المناظرة ، بأنهم قد ناظروا مراراً وفلجوا ، ووقع الإجماع معهم على مذهبهم .

ولا شك أن هذه علة باطلةٌ ؛ لأن إعادة المناظرة ، وإقامة الحجة ، أهون عليهم من إملائها ، وفى إعادتها فائدتان :

- **أحدهما** : تأكيد الحال عند من كان قد سمع .

- **والثانية** : تعريف من لم يكن عرف ، ذلك الفلج الأول من الناس ؛ ليتميز لهم الحق من الباطل ؛ وليحذر الاغترار فى الدين !

---

(١) جاءت فى الأصل هكذا : ووتبقه .

(٢) فى الأصل : يعتقدونه .

٤- وربما يعتلون بأن مخالفهم صاحب باطل ، وطالب دنيا ؛ ولذلك امتنعوا من مناظرتهم لإظهار باطله ، ومنع اتباعه عن الاغترار به ، لا سيما إذا اعتقد فيهم أهل التمييز والعقول ، أنهم تركوا المناظرة عجزاً عنها ، وعلماً منهم بأن مخالفهم أولى بالحق ، وأقوم بالحجة البالغة .

٥- وربما يعتلون بأنهم يخافون ، وقوع الشبهة فى قلوب الناس بالمناظرة ، ولا شك ١٨٢ ظ/ فى بطلان هذا العذر ؛ لأن وقوع الشبهة فى قلوب الناس ؛ لأجل الامتناع من المناظرة ، أوفى من وقوعها بالمناظرة ، هذامع أنه لا شبهة تقع بالمناظرة ، بل تزول الشبهة بها ، وتقوم الحجة عندها .

ثم إذا خافوا وقوع الشبهة فى قلوب المستفيدين ، بحضور العلماء الذين يجلون الشبه ، عند مناظرتهم [١] فيها ، وإبطالهم لها ؛ فلا اشكال فى أن وقوع الشبهة مع غيبة العلماء ، وامتناعهم [٢] عن المناظرة ، وبيان الحق وتمييزه عن الباطل أحق وأولى .

فيظهر بهذه الجملة أن الامتناع من المناظرة ، ليس لوجه ، سوى العجز عن المقاومة . والفرار من لزوم الحجة ، والكراهة لبيان الحق ، حذراً من أن يميلوا [٣] الناس إليه ، ويتركوا إمامهم عليه ﴿ **وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا (٨١)** ﴾ [٤] ، ﴿ **قُلْ فَأْتُوا بِكِتَابٍ مِّنْ عِندِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٤٩) فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (٥٠)** ﴾ [٥] .

وسلام على المرسلين ، والحمد لله

رب العالمين ، وصلواته على سيدالمرسلين ،

محمد وآله الطيبين ،

وحسبنا الله وكفى ، فنعم الوكيل

* * *

---

(١) فى الأصل مناصرتهم .

(٢) فى الأصل وأمتنا .. ثم بياض بالأصل .. وأكملها بالسطر التالى .

(٣) فى الأصل هكذا : يميلوا ، هى لغة .

(٤) سورة الإسراء : الآية ٨١ .

(٥) سورة القصص : الايتان ٤٩ - ٥٠ .

يتلو ذلك مسائل
الهدية فى مذهب الزيدية
الله هو الذى ينزل المطر

١٨٣ و / فصلٌ : اعلم أن القولَ ، بأن المطر يحصل من بحار الأرض ، وما فيها من البحار والمياه ، وأن الرياح والسحاب ، يحمله من الأرض إلى السماء ، ثم ينزل على الأرض راجعًا ، هو قولٌ مخالف لصريح القرآن الكريم ، ولما وردت به الأخبار عن النبى ﷺ ، ولما تقرر من مذاهب الأئمة الكرام ، عليهم من الله أفضل السلام ، ولما عليه أهل التحصيل من علماء الإسلام ، ولا شك أن من خالف ذلك كله ، فقد خسر خسرانًا مبينًا .

قال الله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ وَمَا كُنَّا عَنِ الْخَلْقِ غَافِلِينَ ﴿١٧﴾ وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ﴿١٨﴾** ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿٢١﴾** ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ **وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾** ﴾ (٣) وأمثال ذلك من آيات القرآن الكريم فى بضع وعشرين آية ، فيها التصريح الظاهر أن ١٨٣ ظ / الله (٤) ، تعالى ، أنزل المطر من السماء إلى الأرض ، فلا يجوز لمسلم ، أن يخالف ذلك ؛ لأنه عناد بصريح القرآن الكريم ، ولا يجوز أن يحمل ما ذكره من السماء فى هذه الآيات ، على أن المراد به السحاب ؛ لأن السحاب لا يسمى سماء على الحقيقة ، بل هو شئ بين السماء والأرض ، كما قال تعالى : ﴿ **إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ**

---

(١) سورة المؤمنون : آية ١٧ .

(٢) سورة الزمر : آية ٢١ .

(٣) سورة ق : آية ٩ .

(٤) كررها فى صدر : الورقة ١٨٣ ظ .

اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (١٦٤) ﴾ [١] .

فأخبر ، سبحانه ، فى هذه الآيات ، وفى غيرها أنه أنزل المطر من السماء إلى الأرض ، وأن السحاب مسخر بين السماء والأرض ، فإن سمَّى بعضُ الناس السحاب سماء ، كان ذلك مجازاً لا حقيقة ، كما سمى الشجاع أسداً ، والبليد حماراً ، على وجه التوسع والمجاز .

وروى عن النبى ، ﷺ ، أخبار عدة ، توضح أن الله ، تعالى ، هو الذى تولى إنزال ١٨٤ و/ المطر ، ولم يكل ذلك إلى رياح ولا بحار ، فروى أنه ، ﷺ ، قال : «**ما من مطر ينزل من السماء ، إلا وفيه مزاح من ماء الجنة ، فإذا كثر ذلك المزاح كثرت البركات ، وإن قل المطر ، وإذا قل ذلك المزاح ، قلت البركات ، وإن كثر المطر**» [٢] .

وروى عنه ، ﷺ ، أنه قال لأصحابه عقيب مطر كان من الليل : أتدرون ماذا يقول ربكم ، تعالى ؟ **قالوا** : الله ورسوله إعلم ! **قال** : **يقول** : أصبح من عبادى مؤمن وكافر ، فأما الذى يقول مطرنا برحمة الله ، فذلك مؤمن بى كافر بالكواكب ، وأما الذى يقول : مطرنا بنوء كذا ، فذلك كافر بى ، ومؤمن بالكواكب [٣] .

وأمثال ذلك من الأخبار ، التى توضح أن الله ، سبحانه ، وتعالى هو المتولى لإنزال الأمطار رحمةً لعباده ، وإن كان ليس بموكول إلى طلوع بحار ، ولا بمحتاج إلى ماء البحار ، وهو موافق لما وردت به نصوص القرآن ، فيما تقدم ذكره من الآيات .

وقوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ (٢٨)** ﴾ [٤] وأمثال ذلك من آيات القرآن الكريم ، وقد تقررت مذاهب الأئمة ، عليهم السلام ، على أن الله ، تعالى ، هو المتولى لإنزال الأمطار ، متى شاء رحمة

---

(١) سورة البقرة : الآية ١٦٤ .

(٢) الحديث : لم أعرف له تخريجاً فى كتب السنة .

(٣) الحديث : رواه مالك فى الموطأ ؛ ص ١٣٥ حديث (٤ ، ٦) ، والبخارى : ٢ / ٣٨٨ (٨٤٦) ، وأيضاً (١٠٣٨ - ٤١٤١٧ - ٧٥٠٣) ، ومسلم ١ / ٥٩ ح (١٢٥) . وأحمد ٢ / ٢٦٢ ، ٣ / ٧ ، ٤ / ١١٧ ، ٥ / ٨٩ وفى مواضع أخرى منه . والطيالسى ح (١٢٦٢ و ٢٣٩٥) ، والواقدى ؛ ص : ٢٤٨ .

(٤) سورة الشورى : آية ٢٨ .

لعباده ولو لم يزده فى ذلك عنه ، عليهم السلام ، إلا ما بينوا [1] فى صلاة ١٨٤ ظ / الاستسقاء ، التى يتضرع فيها المسلمون إلى الله ، تعالى ، لينزل عليهم المطر من السماء إلى الأرض التى أصابها الجدب ، لكان كافيًا فى بيان حال المطر ، وأن الله ، تعالى ، هو الذى يتولى إنزاله رحمة لعباده ، وعلى هذا تقررت مذاهب المخلصين من علماء الإسلام ، وفرق الأمة ، فلا يجوز أن يخالف ذلك ، فأما قوله تعالى ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ① وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ② ﴾ [2] فإن ذلك لا يقتفى طلوع الماء من البحار ، ولا كون المطر من البحار ، وقد اختلف علماء المفسرين فى هذه الآية على أقوال كثيرة ، ولم يقل أحد منهم ، بأن معنى ذلك هو إطلاع الرياح للماء من البحا ر؛ لأن من المفسرين من قال المراد بالنازعات والناشطات ، والسابحات والسابقات ، والمدبرات الملائكة ، عليهم السلام .

ويروى نحو ذلك عن أمير المؤمنين ، عليه السلام ، وأنه قال : النازعات هى الملائكة ، تنزع أرواح الكفار شدة ، وهى الناشطات تبسط أرواح الكفار ، ما بين الجلد والأظفار ، حتى يخرجها من أجوافهم ، بالكرب والغم ، والسائحات هى الملائكة تسبح بأرواح المؤمنين ، وقال غيره من المفسرين بخلاف ذلك .

١٨٥ و/ فقالوا فيه أقوالاً كثيرة ، ولم يقل أحد منهم ، بأن معنى ذلك هو طلوع الماء من الأرض إلى السماء ، ولا إلى السحاب ، على ما تقدم بيانه [3] .

* * *

---

(١) ورد فى الأصل : بينو .

(٢) سورة النازعات : آية ١ – ٢ .

(٣) انظر أقوال المفسرين فى هذه الآيات وقارن بما ذكره المؤلف ، تفسير ابن كثير ٤ / ٤٩٣ .

فصل: البَرَدُ من الله

اعلم أن من زعم أن البرد يكون مطراً ، ثم تعترضه رياح فى الهوى فيجمده ، فقد خالف صريح القرآن ، وخرج عما قاله أهل العلم والتحصيل من الأئمة ، عليهم السلام ، وسائر علماء الإسلام ؛ قال الله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ (٤١) وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ (٤٢) أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَاباً ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَاماً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ (٤٣) يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُوْلِي الأَبْصَارِ (٤٤)** ﴾ [1] .

فالله ، سبحانه ، نص فى هذه الآية على أنه الذى يزجى السحاب ، أى يسوقه ، ويؤلف بينه ، ويجمعه ويجعله ركاماً بعضه فوق بعض ، من غيرأن يكل ذلك إلي وكيل ، ولا أن يستعين فيه بمحيل ولا مستحيل .

وكذلك فإنه نص ، تعالى ، فى هذه الآية على أنه أنزل البرد من جبال فى السماء ، وأنه الذى يصيب به من يشاء من خلقه ، ويصرفه عن من يشاء من ١٨٥ ظ / عباده ، وأنه يفعل ذلك ليعتبر به خلقه ، ويتعظوا وهو معنى قوله : ﴿ **فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لأُوْلِي الأَبْصَارِ (٤٤)** ﴾ [2] ، فلا يجوز لمسلم أن يخالف فى شئ من ذلك ، فيتنزه الله ، سبحانه ، عن إنزال البرد على خلقه ، وينزهه عن أن يصيب به أحداً من عباده .

ويزعم أنه إنما كان باعتراض الرياح له ، ويزعم أن إصابته لشئ من أموال المسلمين ، لم يكن بإرادة الله ، سبحانه ، ومشيئته ؛ لأن ذلك ليس بتنزيه لله ، تعالى ، من القائل به ، بل هو بموته فى الدين ، ورد لكتابه المبين ، وذلك لا يجوز .

وكذلك فإن مذاهب الأئمة ، عليهم السلام ، والمخلصين من علماء الإسلام ، متقررة على التصديق ، بما ورد به ظاهر ، وهذه الآية من أنه ، تعالى ، هو الذى نزل

---

(١) سورة النور : الآيات من ٤١ – ٤٤ .

(٢) سورة النور : آية ٤٤ .

البرد من جبال فى السماء ، وأصاب به من شاء ، وصرفه عن من شاء ، لما فيه من التذكير والاعتبار .

ولو لم يكن فى ذلك ، إلا ما روى الهادى ، عليه السلام ، إنه لما أصاب البرد زرع الناس ، وسلم زرعه ، قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [1] ، فلما أصاب البرد زرعه بعد ذلك ، قال : ﴿ وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ (١٤١) ﴾ [2] ؛ ليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين لكان فيه كفاية كافية .

* * *

(١) سورة الحج : آية ٣٨ .

(٢) سورة آل عمران : آية ١٤١ .

فصل: الله هو الذى اختص أنبياءه بالنبوة

اعلم أن من زعم [1] أن الله ، تعالى ، لم يختص أنبياءه ، صلوات الله عليه ، ١٨٦ و/ بالخصائص الشريفة ، ولم يميزهم على غيرهم بالمزايا العظيمة ، التى أحدها لنبوة ، وأنكر ذلك وجحده ، وزعم أن الله سوى بينهم وبين غيرهم من أصناف الخلق ، من العرب والعجم ، والحبش والزنج ، والروم والأفرنج ، والهند والسند ، وسائر الأمم ، وجعلهم سواء ، وإنما عمل كل واحد من الأنبياء لنفسه نبوه ، أتى بها من نفسه لا من ربه ، وأن كل واحد من الخلائق ، قادر على أن يعمل لنفسه نبوة مثل نبوة محمد ، ﷺ ، وأوفى منها ، فقد أعظم القول فى ذلك ، وخالف ما ورد به صريح القرآن ، وما قامت به أدلة الهدى والبيان ، قال الله ، تعالى ، فى الأنبياء ، عليهم السلام : ﴿ **أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ (٨٩)** ﴾ [2] .

وقال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ** ﴾ [3] وأمثال ذلك من آيات القرآن الكريم ،التي فيها تصريح ظاهر ، بأن الله ، تعالى ، أتى أنبياءه ، صلوات الله عليهم ، أنواع الكرامة ، واختصهم بالنبوة التى هى ١٨٦ ظ / الرسالة ، ولم يجعل ذلك موكولاً إلى اختيار عباده ، كما قال سبحانه : ﴿ **وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ** ﴾ [4] ، وقال تعالى : ﴿ **وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٦٨)** ﴾ [5] ، وقال تعالى : ﴿ **قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٧٣) يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (٧٤)** ﴾ [6] .

وكذلك فمذاهب الأئمة ، عليهم السلام ، والكافة من علماء الإسلام ، أن الله ،

---

(١) فى الأصل : زعة .
(٢) سورة الأنعام : آية ٨٩ .
(٣) زاد فى الأصل لك .. وهذا خطأ بين فى القرآن .
(١) سورة الأنعام : آية ١٢٤ .
(٥) سورة القصص : آية ٦٨ .
(٦) سورة آل عمران : آية ٧٤ .

تعالى ، هو الذى اختص أنبياءه بالنبوة ، وأكرمهم بها دون من سواهم من البرية ، وميزهم على غيرهم بالمزايا الشريفة والمراتب العلية .

وقد ورد فى ذلك عنهم ، فصول كثيرة لا سيما عن **القاسم** [١] **والهادى** [٢] إلى الحق ، عليهما السلام ، لولا خشية الإطالة ، لأوردت منها فى هذا الموضع ما يكفى اليسير منه ، ولكنى قد جمعت منها كثيراً فى الكتب ، التى أوضحت فيها مذاهب الأئمة ، عليهم السلام ، فمن أراد ذلك طالعهُ فى مواضعه .

ولو لم نُزد فى ذلك إلا ما روى عن الهادى ، عليه السلام ، فى تفسير قول الله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ** ﴿١٠﴾ ﴾ [٣] ١٨٧ و/ فذكر ، عليه السلام ، أن الفضل الذى آتاه الله تعالى داوود ، ﷺ ، هو ما اختصه به من النبوة ، وأكرمه به من جزيل الكرامة ؛ لكان فى ذلك كفاية كافية ، كيف والفصول الواردة عنه ، وعن غيره من الأئمة ، عليهم السلام ، أكثر من أن تحصى فى مثل هذا الموضع ، غير أن من أنصف نفعه القليل ، ومن عاند لم يزد عنه التطويل ، ولله (در) القائل :

ولولا أن يظن بنا غُلُوّاً لزدنا فى المقال من استزادوا

* * *

وما يدل على بطلان قول من يقول : إن النبوة فعل النبى فعلها لنفسه ، وأن كل واحد من الخلق قادر على أن يفعل لنفسه مثلها ، هو أن ذلك لو كان كما قالوا ، لما قصر أمير المؤمنين ، عليه السلام ، عن إدراكها مع كثرة عبادته واجتهاده ، وعظيم عنايته وجهاده ، وكذلك من بعده من الأئمة السابقين ومن

---

(١) هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسنى العلوى ، أبو محمد ، المعروف بالرسى (١٦٩ - ٢٤٦ هـ = ٧٨٥ - ٨٦٠م) فقيه ، شاعر ، من أئمة الزيدية . وهو شقيق ابن طباطبا . كان يسكن جبال من أطراف المدينة - وأعلن دعوته بعد موت أخيه (سنة ١٩٩ هـ) ومات فى الرس ، له ٢٣ رسالة ، انظر: الزركلى : الأعلام جـ ٥ / ١٧١ .

(٢) هو الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الحسنى العلوى الرسى : إمام زيدى . . فقيه عالم ورع له مصنفات كثيرة ولد سنة ٢٢٠ هـ / ٨٣٥م ، وتوفى بصعدة ، ودفن بجامعها سنة ٢٩٨ هـ / ٩١١ م .

(٣) سورة سبا : الآية ١٠ .

معهم من العلماء العاملين ، فلما لم ينالوا هذه الدرجة ، مع أنهم قد استفرغوا الوسع فى العبادة ، وبلغوا فى العلم والعمل منتهى الاستطاعة ، علمنا بذلك أن النبوة ليست من أفعال العباد ، وأنها لا تنال بالعناية والاجتهاد وهذا واضح البيان .

١٨٧ ظ/ بحمد الله ، الواحد المنان ، وصلى الله ﷺ
على محمد ، وآله خير آل ، وسلم كثيراً .
انتهى .

* * *

فهرس الكتاب

الموضـــــوع	رقم الصفحة
١- مقدمة	٥
٢- نبذة عن المطرفية	٧
- فى عداء الإمام احمد للمطرفية	١٢
- فى عداء الإمام المنصور للمطرفية	١٣
٣- أراء المطرفيـة فى العـقـيـدة	١٧
أ - مخالفات المطرفية	١٨
ب- ومن مسائل القسم الثانى	٢٠
جـ- ومن مسائل القسم الثالث	٢٠
د- كما وافقوا الخوارج فى أربع مسائل	٢١
٤- ترجمة جعفر بن عبد السلام	٢٣
- فى وصف بعض مخطوطات القاضى شمس الدين	٢٥
١- رسالة فى الرد على المطرفية	٢٥
٢- المسائل العشر التى فيها الخلاف بين الشيعة وما شاع بينهم	٢٥
٣- النقض على صاحب «المجموع المحيط بالتكليف» فيما خالف فيه الزيدية فى باب الامامة	٢٦
٤- نكت العبادات وجمل الزيادات	٢٦
٥- فى وصف المخطوط	٢٨
- حول موضوعات الرسالة	٢٩
* منهج المؤلف فى الرسالة	٣٢
٦- المسألة الأولى : هل عقل الإنسان هو قلبه	٣٣
٧- المسألة الثانية : نقد المطرفية فى أن علوم الإنسان كلها فعله	٣٥
٨- المسألة الثالثة : نقد المطرفية فى قولهم أن الانسان يبطل فى كل وقت	٣٦
٩- المسألة الرابعة : نقد المطرفية فى أن الله لم يقصد شيئا من خلقه	٣٨
١٠- المسألة الخامسة : نقد المطرفية فى انكارهم أن البلاء من الله	٤٠

الموضـــــوع	رقم الصفحة

١١- المسألة السادسة : نقد المطرفية فى أن الله لم يرد شيئا من الآفات والمضار ٤١

١٢- المسألة السابعة : نقد المطرفية فى إنكارهم الحكمة من الآفات والمضار ٤٢

١٣- المسألة الثامنة : نقد المطرفية فى ردهم جراحات المعتدين لله فعلاً حادثًا له لا لهم ٤٣

١٤- المسألة التاسعة : نقد المطرفية فى قولهم أن أموال العصاة الحلال تعد غصبًا ٤٦

١٥- المسألة العاشرة : نقد المطرفية فى قولهم أن حسنات العاصى معاصى ٤٨

* المطرفية يراوغون حتى لا يناظرون ٥٠

- يتلو ذلك مسائل الهدية فى مذهب الزيدية ٥٣

- الله هو الذى ينزل المطر ٥٣

١٦- فصل : البَرَدُ من الله ٥٦

١٧- فصل : الله هو الذى اختص انبياءه بالنبوة ٥٨

١٨- الفهرس ٦١

* * *

دار النصر للطباعة الإسلامية

٢ - شارع نشاطى شبرا القاهرة

الرقم البريدى - ١١٢٣١